الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصناعة
والتكنولوجيا المتقدمة

تقرير منجزات

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

للعام 2021

تقرير منجـزات العــام 2021

1 ملخص تنفيذي لإنجـازات 2021

2 الأولـويـات الاسـتراتيجية

3 قطـاع التنميـة الصناعيـة

المبـــادرات والمشـــاريع
التشـــريعات والسـياسات
البحوث والدراسات والتقارير
الاتفـاقيـات والشـراكـات
المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

4 قطـاع المسرعات الصنـاعيـة

المبـــادرات والمشـــاريع
البحوث والدراسات والتقارير

5 مسـار التكنولوجيـا المتقدمـة

المبادرات والمشـاريع
الـتشـــريعـــات
البحوث والدراســات
الاتفاقيات والشراكات
المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

6 قطـاع المواصفـات والتشـريعات

المبادرات والمشـــاريع
التشريعات والسياسات
المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

7 قطـاع المطـابقـة

المبـادرات والمشـاريع
التشريعات والسياسات

8 الاعتمـاد الوطنـي

المبادرات والمشـــاريع
التشريعات والسياسات
الاتفاقيات والشـراكات
بنـــاء القـــدرات

تقرير منجـزات العــام 2021

.01
ملخص تنفيذي لإنجــازات 2021

بناء على أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2020 بشأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، والذي تم بموجبه إنشاء وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في يوليو 2020، وذلك للقيام بالمهام التالية:

تطوير القطاع الصناعي في الدولة والدفع به بما يلبي متطلبات المرحلة المقبلة في المسيرة التنموية الإماراتية المتسارعة نحو بناء وترسيخ اقتصاد معرفي، قائم على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات المرتبطة بها، ضمن رؤية مستقبلية وتمكين الاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار أطلقت الوزارة في الربع الأول من عام 2021 الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مشروع 300 مليار لتحقيق هذه الأهداف.

يستعرض هذا التقرير أهم النتائج والإنجازات التي تم تحقيقها منذ إنشاء الوزارة في يوليو 2020 وأهم المستجدات المتعلقة بتنفيذ

الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة مشروع 300 مليار

حيث حققت الوزارة خلال عام واحد فقط من تأسيسها العديد من الإنجازات والنتائج الإيجابية التي من شأنها دعم وتعزيز نمو القطاع الصناعي في الدولة والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد على المديين المتوسط والبعيد.

وعملت الوزارة خلال هذه الفترة بالتنسيق والتشاور مع جميع الجهات ذات الصلة على كافة المستويات الحكومية (اتحادية ومحلية) والإقليمية والدولية، ومن أهم هذه الإنجازات:

- الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة
- برنامج القيمة الوطنية المضافة
- مبادرات ومشاريع برامج التكنولوجيا المتقدمة
- برامج دعم الصناعات المحلية
- المشاركات المحلية والإقليمية والدولية
- مؤشرات الصناعة لعــام 2021

تقرير منجـزات العــام 2021

» أولاً

الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيــا المتقدمة

تحت رعاية
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي
(رعاه الله)،
وبحضور سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان،
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة،

تـم إطـــلاق :

الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

مشروع 300 مليار

133 مليار درهم ⟵ 300 مليار درهم

كاستراتيجية حكومية شاملة، للنهوض بالقطاع الصناعي ليكون داعماً وممكناً للاقتصاد الوطني، لتعزيز مساهمة القطاع الصناعي في الدولة في الناتج المحلي الإجمالي من 133 مليار درهم إلى 300 مليار درهم بحلول 2031، بالتركيز على الصناعات المستقبلية التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة.

حيث تتضمن أكثر من 16 مبادرة ومشروع لتحقيق أربعة أهــداف رئيســية وهــي :

- تهيئة بيئة الأعمال الجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي
- دعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها
- تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة في الأنظمة والحلول الصناعية
- تعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة صناعات المستقبل

» ثانياً

برنامـج القيمـة الوطنيـة المضـافــة

القيمة الوطنية المضافة
IN-COUNTRY VALUE

تم الإعلان عن البرنامج ضمن مشاريع الخمسين،

+90 ألف
وظيفة جديدة
خلال 10 سنوات

+54 مليار درهم
زيادة مساهمته في الناتج
المحلي الإجمالي

50%
زيادة المحتوى المحلي في
مشتريات الجهات المطبقة
للبرنامج بحلول 2031

41.4 مليار درهم
تمكنت الجهات المطبقة من
إعادة تدويرها في الاقتصاد
الوطني في عام 2021

300 شركة جديدة
حصلت على شهادة القيمة
الوطنية المضافة ليصل
الإجمالي الى 5300 شركة

13 مؤسسة وطنية رائدة
عدد الجهات المنضمة
لبرنامج القيمة الوطنية المضافة

45 جهة اتحادية
تطبق برنامج القيمة الوطنية
المضافة على المشتريات الاتحادية.

1,000
وظيفة جديدة للمواطنين
في عام 2021

تقرير منجـزات العــام 2021

« ثالثاً

مبـادرات ومشـــاريع برامـــج التكنولوجيـــا المتقدمـــة

قامـت الـوزارة بإطـلاق عـدد مـن المبـادرات والمشـاريع الرئيسـية والتـي تهـدف إلـى تبنـي التكنولوجيـا المتقدمـة وتحفيـز الابتـكار فـي القطـاع الصناعـي وهـي كالتالـي:

برنامج الثورة الصناعية الرابعة 4.0:

وهو أول برنامج وطني متكامل في منطقة الشرق الأوسط لدعم المصنعين في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية والكفاءة التشغيلية. حيث قامت الوزارة باعتماد مؤشر «جاهزية الصناعة الذكية» كأول دولة تتبنى هذا المؤشر.

برنامج تمويل التكنولوجيا المتقدمة:

أطلقت الـوزارة بالشـراكة مـع مصـرف الإمـارات للتنميـة برنامـج تمويلـي بقيمـة 5 مليار درهـم بفائـدة مخفضـة (3.99%) وبفتـرة سـداد طويلـة الأمـد، لدعـم مشـاريع تبنـي وتطويـر التكنولوجيـا المتقدمـة خـلال الخمـس سـنوات القادمـة، حيـث تـم تمويـل مشـاريع بقيمـة 248 مليـون درهـم خـلال 2021.

إنشاء مجلس الإمارات للبحث والتطوير:

تـم تأسـيس مجلـس الإمـارات للبحـث والتطويـر فـي سـبتمبر 2021 برئاسـة سـمو الشـيخ عبـد اللـه بـن زايـد آل نهيـان، وزيـر الخارجيـة والتعـاون الدولـي حيـث يهـدف المجلـس إلـى دعـم وتعزيـز مكانـة الدولـة كوجهـة عالميـة لريـادة صناعـات المسـتقبل، والـذي سيتولـى الإشـراف علـى إعـداد الأولويـات ومـن ثـم برامـج للبحـث والتطويـر علـى المسـتوى الوطنـي.

إطلاق الدورة الثانية لمجمع محمد بن راشد للعلماء:

يضـم المجمـع أكثـر مـن 180 عالمـاً وباحثـاً مـن أكثـر مـن 25 مؤسسـة علميـة ومراكـز بحثيـة وجهـات حكوميـة وجامعـات يمثلـون المجتمـع العلمـي والإماراتـي مـن ذوي الإنجـازات والإسـهامات فـي مجـالات الهندسـة والتكنولوجيـا والعلـوم الطبيعيـة والطـب والعلـوم الصحيـة، حيـث ارتفعـت نسـبة الأعضـاء بنحـو 200٪ فـي 2021.

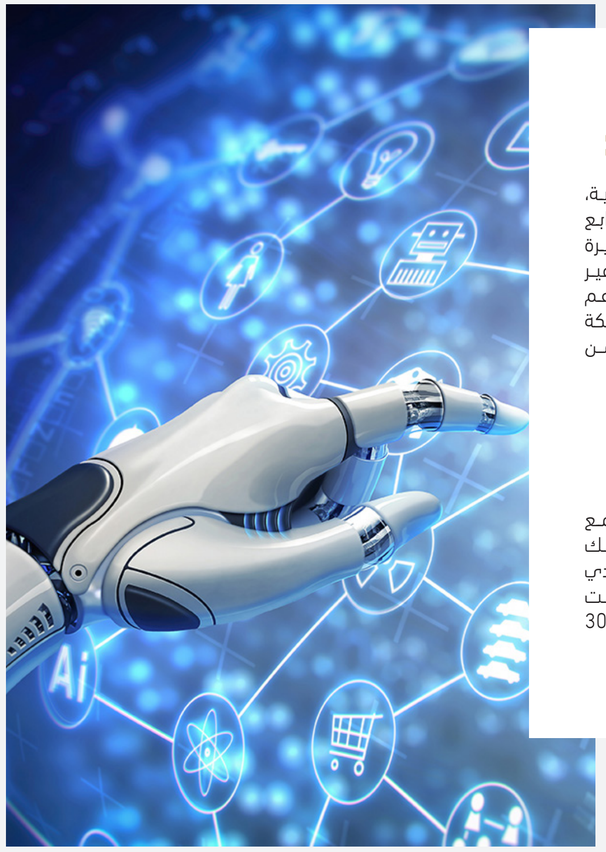

مبادرة

شبكة رواد الصناعة 4.0:

أنشـأت الـوزارة شـبكة تضـم 12 شـركة وطنيـة وعالميـة، تعـرض الاسـتخدامات الناجحـة لتكنولوجيـات الجيـل الرابـع مـن الصناعـة وطـرق نقلهـا للشـركات الناشـئة والصغيـرة والمتوسـطة، كمـا تعمـل الشـبكة علـى تطويـر وتوفيـر حـزم تحفيزيـة وبرامـج تدريبيـة للشـركات الصناعيـة لدعـم تحولهـا وتطورهـا. وقـد قامـت الـوزارة بتفعيـل الشـبكة مـن خـلال تنظيـم 8 ورش عمـل اسـتقطبت أكثـر مـن 300 ممثـل مـن القطـاع الصناعـي.

مبادرة

القيـــادة 4.0:

تـم تصميـم النسـخة الأولـى مـن البرنامـج بالتعـاون مـع جامعـة محمـد بـن زايـد للـذكاء الاصطناعـي، وذلـك بهـدف تدريـب أكثـر مـن 100 مديـر تنفيـذي وقيـادي مـن القطـاع الصناعـي بحلـول 2022، حيـث خرّجـت الـوزارة الدفعـة الأولـى مـن البرنامـج والتـي تضمنـت 30 مشـارك مـن القطـاع الصناعـي.

الاتفاقيات والشراكات:

12 مذكرة تفاهم

تـم توقيـع وتفعيـل 12 مذكـرة تفاهـم مـع شـركات وطنيـة وأجنبيـة رائـدة لإنشـاء شـبكة رواد الصناعـة

3 مذكرة تفاهم

مـع الدوائـر الاقتصاديـة (أبوظبـي، دبـي، عجمـان) لدعـم تبنـي تقنيـات الثـورة الصناعيـة الرابعـة،

مذكرة تفاهم مع إسبانيا

تـم توقيـع مذكـرة تفاهـم مـع إسـبانيا لتعزيـز التعـاون فـي مجـال العلـوم والتكنولوجيـا.

SIEMENS

شراكة استراتيجية مع شركة سيمنز لدعم التحول الرقمي في قطاع الصناعة.

«رابعاً

برامج دعم الصناعات المحلية

تحديث قانون الصناعة وتنفيذ العديد من البرامج والمبادرات لتهيئة بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية،

برامج وحلول التمويل من خلال مصرف الإمارات للتنمية

30

مليار درهم بحلول 2031

هو الإجمالي المستهدف للتمويلات. خلال 2021، تم تقديم تمويلات إلى **22 شركة تجاوزت قيمتها 700 مليون درهم.**

بالإضافة إلى تأمين منتجات وحلول ائتمان حكومية مختصة بتأمين الصادرات.

دراسة جدوى ونمو الصناعة:

42

مليار درهم

فرص نمو مستقبلية لتلبية طلب السوق المحلي في العشر سنوات القادمة.

تم إبرام عقد مع ثلاث شركات مصنعة وطنية بهدف دعم متطلبات الشركات من المنتجات الوطنية عالية الجودة والتي يتوقع أن تساهم في دعم نمو الصناعات الوطنية عبر التوسع في إنشاء مصانع جديدة للمعدات الكهربائية.

تطوير المواصفات والتشريعات الفنية

أشركت الوزارة القطاع الصناعي في تطوير

%30

من المواصفات واللوائح الفنية

كما عملت على خفض التكاليف.

توفير 27.5% من التكلفة الحالية لمطابقة المنتجات للتشريعات في قطاع المنتجات الاستهلاكية، **ستحقق وفورات مالية تقدر بحوالي 1.4 مليار درهم** من خلال تعديل سياسة توسيم الأغذية.

تطوير مواصفات الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة بإعداد مواصفة للأغذية المستحدثة **Novel food** ، واعتماد مواصفات في مجالات الزراعة المائية والطاقة والمياه والنقل والبيئة والهيدروجين.

اتفاقيات التجارة الحرة

تمت المشاركة في فريق مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وذلك مع كل من **الهند، اندونيسيا وإسرائيل** لفتح أسواق جديدة للمنتجات الإماراتية وتم الانتهاء من اتفاقية الهند في زمن قياسي (3 أشهر).

تقرير منجـزات العــام 2021

» خامساً

المشـاركات المحلية والإقليمية والدوليــة

زيــارة اســتراتيجية لجمهـــوريـــة ألمـــانيا

زارت معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتكنولوجيا المتقدمة، ولاية بافاريا في جمهورية ألمانيا الاتحادية استمرت 3 أيام، لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين البلدين بمجالات البحث والتطوير في عدد من القطاعات الصناعية الاستراتيجية مثل الهيدروجين والطاقة المتجددة والفضاء والتكنولوجيا الحيوية والثورة الصناعية الرابعة والخدمات الرقمية، في مسعى لتعزيز التعاون الإماراتي الألماني في العديد من الملفات الحيوية الداعمة للاقتصاد الوطني عبر عدد من القطاعات الحيوية وذات الأولوية

استضافة اجتماعات الجمعية العمومية الـ85 للمنظمة الكهروتقنية الدولية IEC في دبي وقبول استضافة اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للتقييس ISO في أبوظبي

تقديراً للمكانة الإماراتية المتميزة وتعزيزاً لدورها الريادي إقليمياً ودولياً

تنظيم القمـة الإســلامية الثانية للعلوم والتكنولوجيا

واعتمـاد إعـــلان أبوظبـــي

استضافت الدولة القمة الإسلامية الثانية للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي وذلك بحضور 57 دولة إسلامية حيث تم اعتماد **إعلان أبوظبي** والذي يؤكد التزام الدول الأعضاء بجميع المبادئ الضرورية لإنشاء وتفعيل بيئات تساعد في تحقيق التقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول الأعضاء.

القمـة العـالمية للصناعة والتصنيع GMIS

بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **UNIDO**، لمناقشة أحدث التوجهات التكنولوجية والصناعية وصياغة مستقبل القطاع الصناعي العالمي , وتم إعلان تبني دولة الإمارات لمؤشر جاهزية الصناعة الذكية

معرض ومؤتمر أبوظبي للبترول «أديبك»

شاركت الوزارة في فعاليات معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك» من أجل ترسيخ المزايا التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة وتعريف الوفود الدولية بالفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة، وتعزيز قدرة الشركات الوطنية في القطاع الصناعي على بناء شراكات تسهم في نقل الخبرات والمعرفة والوصول إلى أسواق عالمية. واستعراض تجربة دولة الإمارات على صعيد تبني التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها.

المشاركة في ورشة سياسات الثورة الصناعية الرابعة مع دول مجلس التعاون الخليجي

شاركت الوزارة بورقة عمل ضمن ورشة عقدتها وزارة الاقتصاد حول السياسات والفرص

العضـويات

عضوية الدولة في المركز الدولي لشعاع السنكروترون

تم قبول الدولة كعضو مراقب في المركز الدولي لشعاع السنكروترون بسعي من الوزارة وبالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب، حيث ستتيح هذه العضوية للمجتمع العلمي في الدولة فرصة استخدام المختبرات والمرافق العلمية في المركز لأغراض البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

عضــوية مجلــس إدارة معهد المواصفات والمقـاييس
تم انتخـــاب دولة الإمـــارات للفوز بـ
عضــوية مجلــس إدارة التقييـــس
عضــوية مجلــس إدارة مجلس الاعتماد
للدورة 2022-2024 في معهد المواصفات والمقـاييس التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بأغلبية الأصوات

»سادساً

مؤشرات الصناعــة لعــام 2021

تقدمـت دولـة الإمـارات خمـس مراتـب علـى مسـتوى العالـم فـي مؤشـر الأداء الصناعـي التنافسـي الـذي يصـدر سـنوياً عـن منظمـة الأمـم المتحـدة للتنميـة الصنـاعية UNIDO وفـق تقييـم عـام 2021،

مـن المركـز 35 إلـى المركـز 30 فـي المؤشـر الـذي يرصـد أداء 152 دولـة،
محـافظة علـى تصدرهـا قائمـة الـدول الخليجيـة والعربيـة فـي المؤشـر.

وبالأرقام

تـدل نتائج العام الأول علـى قفزة نوعية تفوق بمداهـا حتـى مستويات فتـرة مـا قبل الجائحة، مـا يـدل علـى سـلامة نهـج الاسـتراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، والرؤية المتكاملة لتمكين القطـاع الصناعـي فـي دولة الإمـارات، وتسـريع تطـوره ونمـوه مـن خـلال تبنـي التكنولوجيـا المتقدمـة، وتعزيـز دور الشـركات والمؤسسـات بمختلف أحجامهـا، وتحفيـز ريـادة الأعمـال والابتـكار للشـركات الناشـئة والمشـاريع الصغيـرة والمتوسـطة. حيـث تشـير النتائـج المتحققـة فـي 2021 إلـى قـدرة الاسـتراتيجية علـى إحـداث الأثـر الإيجابـي المنشـود ودعـم التعافـي الاقتصـادي الشامل:

خلال العام 2021 وحده وحتى نهاية ديســمبر، تم تسجيل أكثر مــن:

116
مليــار درهــم
بحسب آخر الإحصائيات

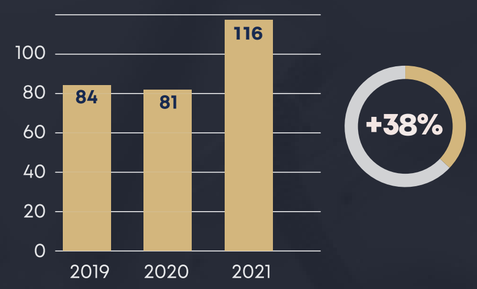

220
مصنعاً جديداً ومنشـأة
حاصلة على ترخيص صناعي من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة،

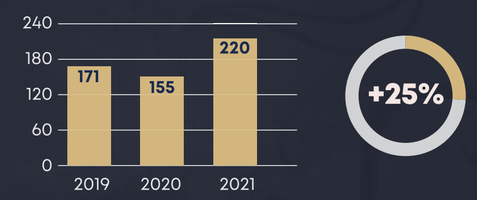

عـدد المصـــانع المسجـــلة فـــي وزارة الصناعـة والتكنولوجيـا المتقدمة والتـي بـدأت بالإنتاج في عـام 2021

تقرير منجـزات العــام 2021

.02
الأولويات الاستراتيجية

تقوم رؤية وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة على بناء منظومة صناعية متكاملة تعتمد التقنيات المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة للمساهمة في نمو اقتصادي مستدام قائم على المعرفة.

من هذا المنطلق، تدعم الوزارة هدف تنويع الاقتصاد الوطني من خلال رفع الكفاءة في القطاع الصناعي واستحداث صناعات جديدة ومستقبلية، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي والصناعات عالية التقنية، بما يسهم في حماية الاقتصاد الوطني مع التركيز على قطاعات النمو الواعدة.

وتنفّذ الوزارة رؤية القيادة بتعزيز مساهمة التكنولوجيا المتقدمة في استدامة النمو الاقتصادي ودعم الصناعات الاستراتيجية التي تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استراتيجيتها الوطنية «مشروع 300 مليار» ليكون القطاع رافعة أساسية للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي له، ويسهم في رفده بعناصر ومقومات النمو المستدام.

وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة معنية بتمكين القطاع الصناعي في الدولة عبر تطوير السياسات والقوانين والأنظمة والاتفاقيات الدولية لتوفير منظومة تشريعية محفزة للنمو، ودعم الشركات الصناعية الناشئة والشركات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وخلق برامج لضمان تنافسية المنتج الوطني في القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية والتي تمتلك فيها الدولة مقومات استراتيجية متميزة.

ويقوم نهج الوزارة على تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز الإنتاج الصناعي ككل والارتقاء بأداء مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة، وتعزيز التوجه نحو اعتماد التنويع الاقتصادي واقتصاد المعرفة، وهي - من حيث التشكيل والدور - تعكس النموذج الجديد الذي اعتمدته دولة الإمارات لحكومة أكثر رشاقة ومرونة وكفاءة تعيد ترتيب الأولويات الوطنية وتطوير الخطط والاستراتيجيات للتأقلم مع المتغيرات المتسارعة.

وتسعى وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة إلى تحقيق الأولويات الوطنية في قطاع الصناعة،

تحقيق الأمن الصناعي
وتعزيز القيمة الوطنية المضافة
ورفع الكفاءة التنافسية لصناعات الدولة.

قطاع التنمية الصناعية

03.
قطاع التنمية الصناعية

يتولى قطاع التنمية الصناعية إدارة السياسات والتشريعات الصناعية وبرنامج القيمة الوطنية المضافة وهو القطاع المعني بإعداد وتطوير الاستراتيجيات و السياسات والتشريعات التي تخدم التنمية الصناعية في الدولة بالإضافة إلى تعزيز القيمة الوطنية المضافة و زيادة المحتوى الصناعي المحلي.
ويعمل القطاع على توفير إطار عمل لسياسة وتنظيم التراخيص في القطاعات الصناعية وتطوير التشريعات للأنشطة والإنتاج الصناعي وكذلك تطوير ومراجعة وضمان تطبيق القانون الصناعي.
كما يُعنى بتحديد القطاعات الصناعية ذات الأولوية وتحديد استراتيجية الصناعة الوطنية بالتعاون مع الجهات المعنية، وصنع السياسات، ومعالجة التحديات التي تواجه القطاعات الصناعية القائمة، وتشجيع التحول الوطني إلى مجالات جديدة وذات أولوية في القطاعات الصناعية. أيضا تحديد الأنشطة الصناعية الجديدة وتطوير تراخيص صناعية محددة، وكذلك منح الامتيازات والإعفاءات للمشاريع الصناعية و الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالسياسات والتشريعات الصناعية.

المبادرات والمشاريع

برنامج القيمة الوطنية المضافة على المستوى الاتحادي

للمساهمة في دعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، تم تطبيق برنامج القيمة الوطنية المضافة على المستوى الاتحادي تحت إشراف وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وتم الإعلان رسمياً عن البرنامج ضمن «مشاريع الخمسين»، بعد موافقة مجلس الوزراء على سياسة برنامج القيمة الوطنية المضافة بموجب القرار رقم (72) لسنة 2021. كما تم عقد أول اجتماع للجنة الوطنية لبرنامج القيمة الوطنية المضافة

وتتضمن المهام إعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالبرنامج ورفعها للوزارة، و اقتراح آلية احتساب نسبة القيمة الوطنية المضافة والمعايير والمعادلة والأدلة الخاصة بها ورفعها للوزارة لاعتمادها، ودراسة الأدلة والمعايير والمتطلبات والإجراءات الخاصة بالبرنامج ونظام عمله والتعديلات عليها، والمرفوعة إليها من قبل الوزارة، ورفع توصياتها بشأنها، وتحديد ضوابط التكلفة المالية لإصدار شهادات القيمة الوطنية المضافة الصادرة من الشركات المانحة للشهادة.

كذلك تصميم برنامج موحد للحوافز في الجهات الاتحادية، واقتراح الأدلة والمعايير والمتطلبات اللازمة لاعتماد الشركات المانحة للشهادة، ورفعها إلى الوزارة لاعتمادها، واقتراح البرامج التنفيذية والمعايير والآليات اللازمة للإشراف والرقابة على الشركات المانحة للشهادة، ورفعها إلى الوزارة لاعتمادها، واقتراح الجزاءات الإدارية على مخالفة أحكام البرنامج وإجراءات التظلم المتعلقة بها ورفعها للوزارة.
وفي إطار تحفيز القطاع الصناعي في دولة الإمارات وتعزيز تنافسيته كأولوية ضمن «مشاريع الخمسين» ودعم خطط التنويع الاقتصادي المستقبلي، تم تطبيق برنامج القيمة الوطنية المضافة على مشتريات كافة الجهات الحكومية الاتحادية وعددها 45 جهة تتضمن وزارات وهيئات ومؤسسات اتحادية، بالتعاون بين وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ووزارة المالية.

تمكنت الجهات المطبقة للبرنامج من إعادة تدوير 41.4 مليار درهم من إنفاقها إلى الاقتصاد الوطني في 2021، زيادة عدد الجهات المنضمة للبرنامج إلى 13 جهة بالإضافة إلى الحكومة الاتحادية في 2021 وهي:

دائرة التنمية الاقتصادية DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT
مجلس الأمن السيبراني CYBER SECURITY COUNCIL
UAE
etisalat اتصالات
ALDAR
إمسعة الإمارات للطاقة النووية Emirates Nuclear Energy Corporate
Masdar A MUBADALA COMPANY
ADNOC أدنوك
الاتحاد للقطارات ETIHAD RAIL
EGA الإمارات العالمية للألمنيوم EMIRATES GLOBAL ALUMINIUM
حديد الإمارات emirates steel
TAQA طاقة
هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير SHUROOQ شروق
TAWAZUN تـوازن
آيـدج
MUBADALA

ومنذ تطبيقه اتحادياً شهد البرنامج انضمام 9 مؤسسات وطنية رائدة، كما كانت هيئة الشارقة للاستثمار والتطوير (شروق) أول مؤسسة منضمة إلى البرنامج من إمارة غير أبوظبي، كما أننا نعمل مع مؤسسات وطنية رائدة أخرى للانضمام إلى البرنامج ليصبح إجمالي المؤسسات المنضمة 13 جهة.

1000
اماراتي تم توظيفه

300
شـركة جديدة

زيادة عن الشهادات الصادرة عن العام 2020 والتي بلغت 2000 شهادة.

وخلال 2021 تم اعتماد آلية إضافة استخدامات التكنولوجيا المتقدمة كإحدى معايير المكافأة في معادلة القيمة الوطنية المضافة لشجيع الشركات على تبني تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة. كما يتم العمل على تطوير نظام إدارة البرنامج لزيادة الحوكمة وتسهيل وتخفيض رسوم إصدار الشهادة، يتضمن نظام الإدارة لوحدة مراقبة القطاع الصناعي في الدولة ومؤشرات أداء البرنامج والشركات الحاصلة على الشهادة. مما سيساهم هذا في ضمان تقديم كافة الخدمات الإدارية وفق معايير الجودة والكفاءة والشفافية.

ويقوم فريق القيمة الوطنية المضافة بدراسة كيفية ربط البرنامج بزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص،
فيعمل مع **برنامج نافس** لإيجاد آلية فعالة لدمج وتوحيد جهود المبادرتين. كما أن التعاون مع شركات منح الشهادة لتدريب المواطنين نتج عنه تدريب حولي 40 اماراتي وتوظيف بعضهم.

نافس
NAFIS.GOV.AE

قطاع التنمية الصناعية

التشريعات والسياسات

إعداد سياسة منح الإعفاءات الجمركية لمدخلات الصناعة

تصنيف هذه المستلزمات إلى سلع معفية،
سلع خليجية تدخل بدون رسوم جمركية، سلع يتم انتاجها محليا

مراجعة قائمة منتجات مصانع الدولة والتأكد من
توافق المنتج مع نشاط المصنع

2021

فبراير رفع واعتماد مذكرة سياسات وتشريعات للبرنامج الإماراتي للقيمة الوطنية المضافة

أبريل تم حصر المستلزمات المهمة والتي تنتج محليا، وتحتاج إلى إعفاء من الرسوم الجمركية وهي (الأجهزة والمضخات والأسمدة والمبيدات)

مايو الانتهاء من مسودة مرسوم بقانون اتحادي في شأن تطوير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

سبتمبر تحديد المنتجات الاكثر استهلاكا في الدولة ودراسة جدوى فرص الاستثمار الصناعي

ديسمبر تطبيق برنامج القيمة الوطنية المضافة في جميع الجهات الاتحادية

اصدار اللائحة الارشادية لعملية التدقيق وإصدار شهادات القيمة الوطنية المضافة الصادرة من الشركات المانحة لشهادة القيمة الوطنية المضافة

تنفيذا للاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وبهدف تسهيل ممارسة الأعمال في القطاع الصناعي

تم تشكيل فريق لوضع تصور يهدف لبحث سبل تخفيض رسوم الخدمات بالوزارة

وعلى ضوء ذلك، تمكنت الوزارة من تخفيض أغلب الرسوم وتحقيق إيراد إيجابي يزيد على 130 ألف درهم، وفي انتظار اعتمادها من قبل وزارة المالية.

البحوث والدراسات والتقارير

توسعة نطاق المصانع الحالية وإنشاء مصانع جديدة في القطاعات ذات الأولوية

تهـدف إلـى اكتشـاف وتحديـد الفـرص التـي سـتعكس تأثيرا ملحوظا فـي نمـو وتوسـيع قـدرات القطـاع الصناعـي ودعـم المنتجـات الوطنيـة مـن خـلال ممكنـات تأتـي فـي سـياق تحقيـق أهـداف تعزيـز إنتـاج المصانـع الوطنيـة التـي تضمنت تنفيذ 6 دراسات جدوى تناولت منتجات الكابلات والمحـولات والمضخـات والمفاتيـح الكهربائيـة ومنتجـات الألبـان والدواجـن وصناعـة الأدويـة والمضخـات ومنتجـات الحديـد والمنتجـات الكيميائيـة وتتضمـن الدراسـة التالـي:

1. عـرض أبـرز الفـرص علـى المسـتثمرين وتحديـد العوامـل الممكّنـة لهـم لتسـهيل انتقالهـم إلـى مراحـل اتخـاذ القـرار النهائـي بالاسـتثمار وإنشـاء المصانـع وتضمنـت جهـود إعـداد دراسـة الجـدوى
2. تقييم قدرات التصنيع في الدولة
3. تقييم الطلب المتوقع في الأسواق المحلية حتى عام 2031
4. الاجتمـاع مـع المشـترين والجهـات المطبقـة لبرنامـج القيمـة الوطنيـة المضافـة وبينهـا جهـات حكوميـة محليـة مثـل هيئـة كهربـاء ومياه وغـاز الشـارقة، و مؤسسـات وطنيـة رائـدة مثـل أدنـوك، طاقـة، وبـروج، إلـى جانـب مصنعـي المعـدات الأصليـة مثـل Tecnicas Reunidas، بهـدف مناقشـة فـرص إحـلال واردات جميـع المعـدات الكهربائيـة مثـل الكابـلات والمحـولات والمفاتيـح الكهربائيـة والآلات الميكانيكيـة والمضخـات.

أثر ملموس

تم إبرام عقد بين ثلاث شركات ومؤسسات مصنعـة وطنيـة بقيمـة 144 مليـون درهـم بهـدف دعـم متطلباتهـا مـن المنتجـات الوطنيـة عاليـة الجـودة والتـي يتوقـع أن تسـاهم فـي دعـم نمـو الصناعـات الوطنيـة عبـر التوسـع فـي إنشـاء مصانـع جديـدة للمعـدات الكهربائيـة.

الاتفاقيات والشراكات

برنامج القيمة الوطنية المضافة

تم توقيع 9 مذكرات تفاهم في 2021 مع شركات وطنية كبرى انضمت إلى جانب الجهات الحكومية في تطبيق برنامج القيمة الوطنية المضافة على مشترياتها.

تأهيل الشركات

في إطار تأهيل الشركات الحاصلة على شهادة برنامج القيمة الوطنية المضافة، تعمل الوزارة مع الشركاء ومطبقي برنامج القيمة الوطنية المضافة لمواءمة الطلب المتوقع في السنوات العشر المقبلة مع إنتاج المصانع الوطنية والاستثمارات الصناعية لخلق فرص استثمارية لرواد الأعمال والمستثمرين.

المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

عقـد 40 ورشـة عمـل حـول البرنامـج مـع العديـد مـن الجهـات المشـاركة أو الشـركات الحاصلـة علـى شـهادة برنامـج القيمـة الوطنيـة المضافـة أو شـركات التدقيـق التـي ستتولـى إصـدار شـهادات البرنامـج، إلـى جانـب 13 ورش عمـل مـع وزارة الماليـة.

بنـاء قـدرات الشـركات الحاصلـة علـى شـهادة برنامـج القيمـة الوطنيـة المضافـة، مـن خـلال التعـرف علـى تحديـات التنميـة الصناعيـة التـي تواجههـم فـي القطاعـات المختلفـة، وتوفيـر الحلـول والمميـزات والحوافـز. وشـهدنا ضمـن هـذا الإطـار زيـارات إلـى عـدة مصانـع منهـا «شـركة الكابـلات الوطنيـة» و «شـركة دوكاب للألمنيـوم» و «مصنـع أبوظبـي للكابـلات» و «جروندفـوس» و «زايلـم» و «نسـتلة» و «سـتاندرد للسـجاد» وغيرهـا.

اتفاقيات التجارة الحرة

نعمـل بالتعـاون مـع وزارة الاقتصـاد بقيـادة محادثـات الشـراكة الاقتصاديـة الشـاملة مـع الهنـد، اندونيسـيا وإسـرائيل.

مـن خـلال مفاوضـات مجموعـة السـلع تـم التنسـيق مـع القطـاع الصناعـي لوضـع عـروض وطلبـات فتـح أسـواق مـع الـدول المفاوضـة

.04
قطاع المسرعات الصناعية

يحقـق قطـاع المسـرعات الصناعيـة أهـداف تمكيـن القطـاع الصناعـي فـي الدولـة وتعزيـز تنافسـيته، وتسـريع وتيـرة النمـو والابتـكار مـن خـلال تطويـر البنيـة التنظيميـة الداعمـة والبرامـج المسـرّعة بالتنسـيق مـع الشـركاء مـن الجهـات المعنيـة. ولـه أهميـة كبيـرة فـي جـذب الاسـتثمار فـي القطـاع الصناعـي فـي الدولـة، والعمـل كهمـزة وصـل بيـن المسـتثمرين والجهـات المعنيـة مـن القطاعيـن الحكومـي والخـاص، وكذلـك فهـم متطلبـات المسـتثمرين، وتحديـد الفـرص والفعاليـات وعوامـل التمكيـن الأخـرى المسـاندة للمسـتثمرين، وتحديـد الحوافـز وفـرص التمويـل المتوافـرة والحصـول عليهـا بالتنسـيق مـع مصـرف الإمـارات للتنميـة وجهـات التمويـل الأخـرى.

كما ويضطلع القطاع بتحليل بيانات الوضع الحالي للمجالات ذات الصلـة باختصاصـات الـوزارة، وتحليـل التوجهـات الصناعيـة وتوقـع التطـورات المسـتقبلية المحتمـل أن يكـون لهـا تأثيـر علـى القطـاع الصناعـي والقطاعـات الأخـرى، وتقييـم أثرهـا علـى اسـتراتيجيات الـوزارة وسياسـاتها.

قطاع المسرعات الصناعية

المبادرات والمشاريع

01

وضع أطر استراتيجية للتعاون مع جهات مؤثرة: بهدف دعم نمو الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها، تمت الاستفادة من الشراكات مع عدد من الجهات الرئيسية في بيئة الأعمال الوطنية لتحقيق جملة أهداف في مقدمتها تأمين منتجات تمويل ذات تكلفة منخفضة بالتركيز على القطاعات ذات الأولوية استفادت منها 22 شركة في القطاع الصناعي بمبلغ 700 مليون درهم عبر مصرف الإمارات للتنمية، المحرك المالي للاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، كما تم تأمين منتجات وحلول ائتمان حكومية مختصة بتأمين الصادرات مع الاتحاد لائتمان الصادرات، علاوة على تأمين باقة من الامتيازات لجذب الاستثمارات ودعم حملة اصنع في الإمارات مع مدينة دبي الصناعية.

02

تهيئة بيئة الأعمال المناسبة والجاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين في القطاع الصناعي تم:

تطوير دليل
للمستثمر الصناعي

إطلاق منصة الخدمات الصناعية الجديدة
بخصائص استباقية ساهمت في:

تخفيف العبء على قطاع الصناعة من خلال إعفاء مدخلات الصناعة لأكثر من 3200 مصنع من الرسوم الجمركية بقيمة 2.7 مليار درهم

إصدار أكثر من 220 رخصة إنتاج صناعي جديدة
زيادة 20% عن عام 2020؛ 184رخصة

03

تحقيق مؤشر السعادة الأسبوعي بنسبة رضا تصل إلى 90%

يهدف مؤشر السعادة إلى رصد مستويات السعادة عند تقديم الخدمات على الموقع الإلكتروني لمنصة الخدمات ويسهم في قياس جودة الخدمات الذكية المقدمة على مستوى الوزارة وتعزيز كفاءتها لتحقيق أعلى مستويات السعادة للمتعاملين ويسهم باتخاذ إجراءات تصحيحية فورية، لتعزيز مستوى الرضا والسعادة بشكل عام ، وإرسال تقارير اسبوعية لمتخذي القرار.

04

برنامج حوار مستقبل الصناعة:

هي مبادرة أساسية للوزارة تقوم على التفاعل والتواصل بشكل مستمر مع أكثر من 200 جهة حكومية وشركات في القطاع الخاص. البرنامج ساهم لاحقا في وضع الاستراتيجيات التي شكلت لاحقا محاور أساسية في «مشروع 300 مليار». البرنامج مستمر كإطار دائم للتواصل بين الوزارة والشركاء الرئيسيين في القطاع لمواصلة تقييم العمل وتطويره.

05

تطوير قاعدة البيانات الصناعية المتكاملة:

بالتعاون والربط مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء وتشمل بيانات (وزارة الموارد البشرية والتوطين، ووزارة الاقتصاد، الهيئة الاتحادية للجمارك) بما يتيح الوصول إلى أحدث البيانات والإحصاءات الصناعية التي تساعد في عملية اتخاذ القرار وإعطاء معلومات دقيقة عن النشاط الصناعي في الدولة. وسيتم تطوير قاعدة البيانات سنوياً بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

06

المنصة الصناعية التفاعلية المطورة للوزارة:

وتنقسم المنصة الصناعية التفاعلية الى منصتين مختلفتين، الأولى شاملة ومخصصة للقادة وصناع القرار والثانية تفصيلية أكثر لتحليل البيانات في الوزارة، وكلاهما يهدف إلى إعطاء لمحة عامة عن البيانات/ الإحصائيات الصناعية المطلوبة لاتخاذ القرار وتطوير السياسات. وتوفر المنصة معلومات فورية للقطاع الصناعي في دولة الإمارات من حيث الإحصاءات الرئيسية (عدد الشركات، والتوظيف، والتوطين، والقدرة الإنتاجية، والمنتجات، وما إلى ذلك).

07

التحول الرقمي لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

أطلقنا خارطة الطريق لمراحل التحول الرقمي لخدمات الوزارة، شملت

- إطلاق الموقع الإلكتروني بدليل الخدمات
- منصة جديدة لخدمات الصناعة
- الدخول الموحد للخدمات الرقمية
- تطوير تطبيق ذكي
- مساعد إفتراضي معزز بالذكاء الإصطناعي
- تطبيق تقنية البلوك-شين على عدد من خدمات الصناعة
- نقل خدمات الاعتماد الوطني إلى منصة الخدمات الجديدة للوزارة
- إطلاق منصة مركزية للتقارير

البحوث والدراسات والتقارير

تم إجراء البحوث والتحليلات الكاملة وتطوير العروض التقديمية لـ 42 دولة كجزء من العمل الجاري لدعم المفاوضات بشأن اتفاقيات التجارة الحرة، وشملت الدراسات تحليلاً كاملاً للتجارة والتعريفات الجمركية بين دولة الإمارات والدول المعنية لتحديد فرص التوسع وتخفيف العوائق الفنية ولحصر أهم المنتجات التي يمكن للدولة التوسع في تصديرها نحو تلك الدول وتمت مشاركة نتائج الدراسات مع فريق العمل في وزارة الاقتصاد لدعم المفاوضات لاتفاقيات التجارة الحرة.

تضم القـائمة التالية الـدول الـ 42 التي شـملتها الدراســـات:

	Group 1	Group 2	Group 3
1	Indonesia	Iraq	UK
2	Malaysia	Iran	Germany
3	India	Israel	France
4	Bangladesh	Turkey	Spain
5	Pakistan	Saudi Arabia	Denmark
6	Thailand	Egypt	Sweden
7	Singapore	South Africa	Austria
8	Hong Kong	Ethiopia	Ireland
9	Russia	Kenya	Poland
10	Philippines	Sudan	Switzerland
11	Vietnam	Ghana	Netherlands
12	Cambodia	Nigeria	Mexico
13	South Korea	Australia	The United States of America
14	China	New Zealand	
15	Japan		

الاتفاقيات والشراكات

دعم الوزارة للبرنامج الوطني لإدارة الطلب على الطاقة والمياه الذي أطلقته وزارة الطاقة والبنية التحتية، حيث تقود الوزارة اللجنة الفنية للبرنامج الذي يهدف إلى خفض الطلب على الطاقة من القطاع الصناعي بنسبة 33% بحلول عام 2050

دعم مشروع المسرعات الحكومية - دفعة الطموح المناخي والتنمية الاقتصادية - لتحقيق الحياد المناخي للدولة

توقيع 3 مذكرات تفاهم مع مصرف الإمارات للتنمية والاتحاد لائتمان الصادرات ومدينة دبي الصناعية.

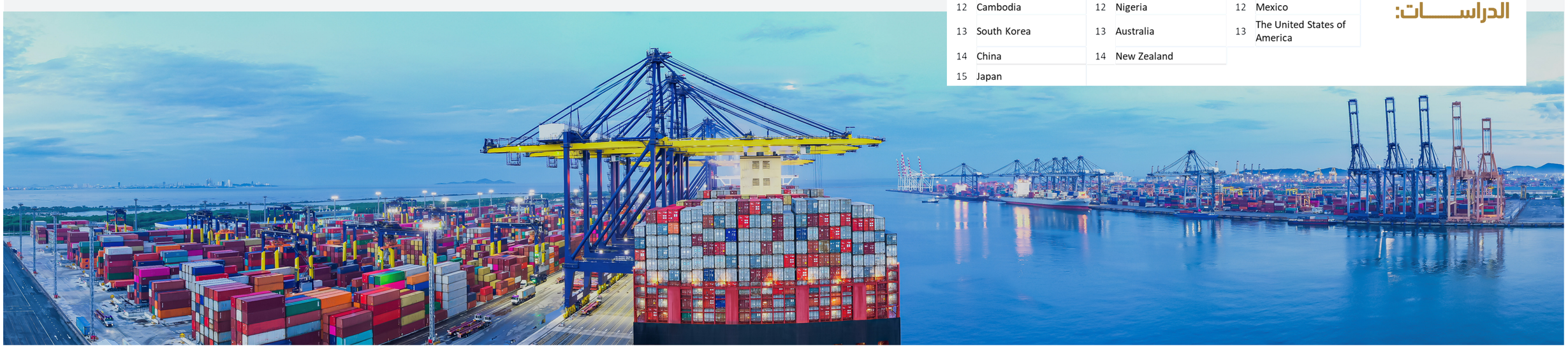

قطاع المسرعات الصناعية

تقرير سعادة المتعاملين 2021

مؤشر السعادة Happiness Meter

مستوى السعادة 2021

83.4%

مستوى السعادة 2019 75%

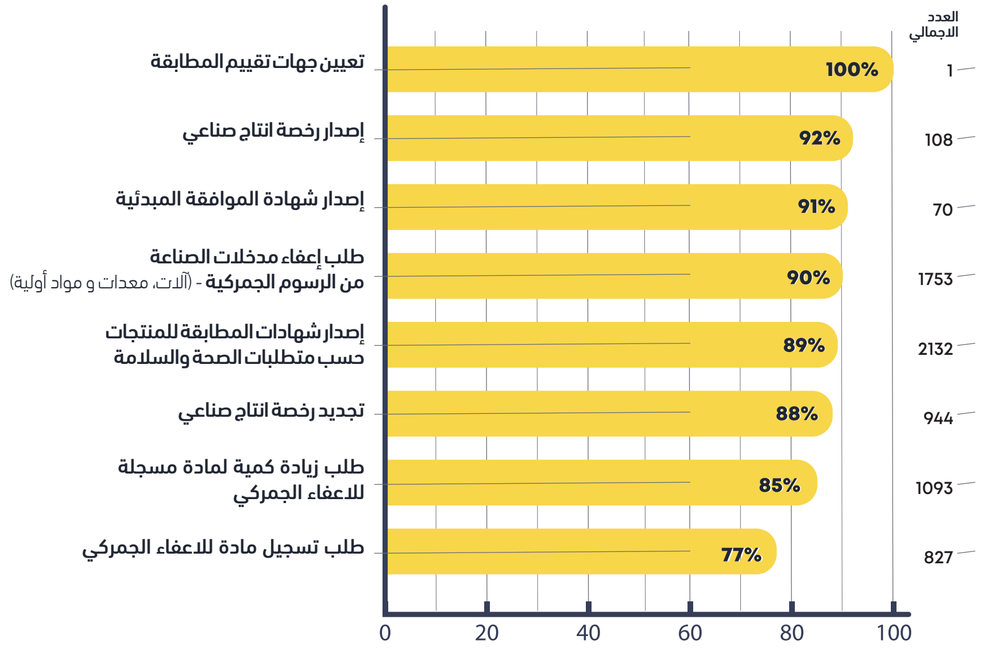

تم إعداد تقرير إسعاد المتعاملين من خلال جهة خارجية مستقلة تتمتع بالسمعة والمصداقية وفقًا لمتطلبات برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميزة بما في ذلك برنامج التصنيف.

مستوى الثقة 2021

95%

مستوى الثقة 2019 88%

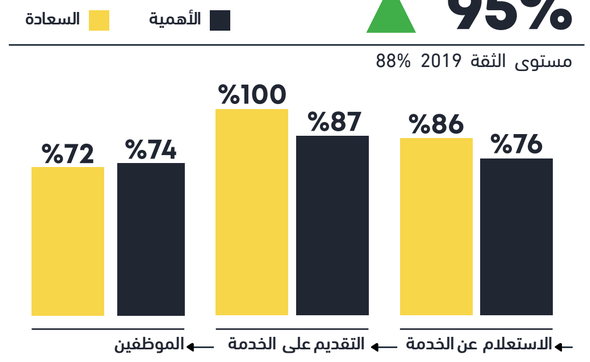

قنوات تقديم الخدمة والتواصل

أهم مؤشرات الأداء الايجابية

اتخذت الوزارة إجراءات شهرية لتحسين مؤشر السعادة وقد أنهينا العام 2021 بتحقيق نسبة 90.1٪ لسعادة العملاء

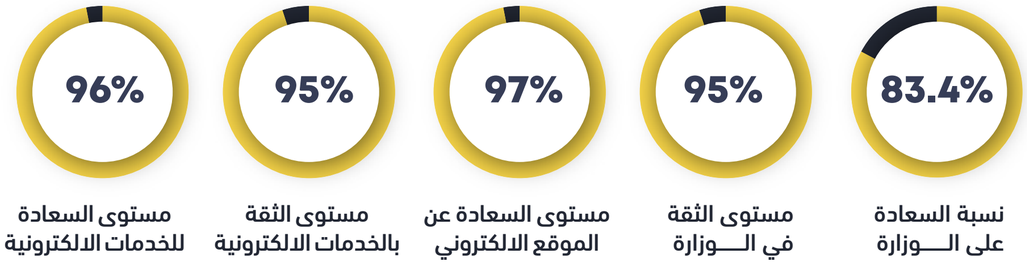

.05
مسار التكنولوجيا المتقدمة

يضطلع مسار التكنولوجيا المتقدمة بصناعة البحث والتطوير وتبني وتطوير التقنيات المتقدمة في القطاعات كافة، وذلك لتحقيق الأثر الاقتصادي-الاجتماعي الإيجابي على الدولة، وذلك عن طريق إدارتين متكاملتين في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، هما

إدارة سياسات وبرامج العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والتي تُعنى بوضع ومراجعة الأولويات الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والتحويل التجاري لمخرجاتهما، وتطوير ومراقبة أجندة التكنولوجيا المتقدمة لكل قطاع من القطاعات ذات الأولوية، والتطوير المشترك لسياسات الثورة الصناعية الرابعة، وتصميم البرامج الضرورية لتحقيق توجهات دولة الإمارات بالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع العلمي لدولة الإمارات.

كذلك **إدارة تبني وتطوير التكنولوجيا المتقدمة**،
المعنية ببناء الشراكات الفعالة مع الجهات في القطاعات كافة على مستوى دولة الإمارات وعلى الصعيد الدولي، وبإدارة ومتابعة المشاريع والبرامج الوطنية لتبني التكنولوجيات المتقدمة وحلول الثورة الصناعية الرابعة على الصعيد الحكومي والخاص، ومؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات الخاصة غير الربحية، مع التركيز على تحويل نتائج البحث والتطوير إلى نماذج وتكنولوجيا تطبيقية ومشاريع تجارية تؤدي إلى تنمية صناعات حالية، وخلق صناعات جديدة تعزز تنافسية الدولة.

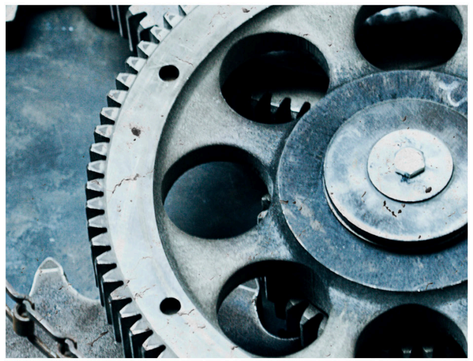

المبادرات والمشاريع

» أولاً

بهدف تحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة في النظم البيئية الصناعية
تم إطلاق برنامج الثورة الصناعية الرابعة «الصناعة 4.0» :

لأول مرة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي منطقة الشرق الأوسط يتم إطلاق برنامج وطني متكامل لدعم المصنعين في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وذلك بهدف تعزيز الإنتاجية والتنافسية والكفاءة التشغيلية لديهم، بحيث تتنامى مساهماتهم عبر الثورة الصناعية الرابعة في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للدولة. تم تصميم البرنامج بناءاً على البيانات الأولية والتحليلات المبنية عليها وعلى التغذية الراجعة من الصناعيين والشركاء في الدولة أثناء تطويرنا لاستراتيجية الـ300 مليار، مع مراعاة جميع مراحل تمكين التحول في القطاع الصناعي بدءاً من نشر الوعي والدعم الفني وصولاً إلى توفير الحوافز والحلول التمويلية.

مؤشر جاهزية الصناعة الذكية:

قامت الوزارة باعتماد مؤشر «جاهزية الصناعة الذكية» لتكون الإمارات بذلك أول دولة تتبنى المؤشر المعتمد من منتدى الاقتصاد العالمي كإطار متكامل ودولي المستوى لتقييم الشركات الصناعية، وذلك بهدف:

01
توجيد مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة

02
وضع خط الأساس لمستوى تبني تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في قطاع الصناعة

03
تحديد تحديات وفرص تبني تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة

04
وضع خارطة طريق وطنية لتحول الصناعة نحو الثورة الصناعية الرابعة.

وقد قطعت الوزارة شوطاً كبيراً في تحقيق هذه الأهداف من خلال تقييم 104 شركة صناعية في القطاعات ذات الأولوية في 2021، على أن يتم استكمال البرنامج في 2022 من خلال تقييم نحو 100 شركة إضافية، ووضع خارطة الطريق المذكورة.

مبادرة القيادة 4.0:

بناءاً على البيانات الأولية والتغذية الراجعة من الصناعيين في الدولة، تم تصميم النسخة الأولى من برنامج القيادة 4.0 مع جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وذلك بهدف تدريب أكثر من 100 مدير تنفيذي وقيادي من القطاع الصناعي بحلول 2022، حيث خرّجت الوزارة الدفعة الأولى من البرنامج والتي تضمنت 30 مشارك من القطاع الصناعي. يهدف هذا البرنامج إلى دفع عجلة تبني التكنولوجيا المتقدمة من خلال غرس مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة لدى قيادات القطاع الصناعي وتمكينهم من التخطيط واتخاذ القرارات بشأن التكنولوجيا المتقدمة في خططهم الاستراتيجية والتشغيلية، ودعم عملياتهم الصناعية والخبراء فيها.

برنامج تمويل التكنولوجيا المتقدمة

أطلقت الوزارة بالشراكة مع مصرف الإمارات للتنمية برنامج تمويلي بقيمة 5 مليار درهم لدعم مشاريع تبني وتطوير التكنولوجيا المتقدمة خلال الخمس سنوات القادمة، وقد تم تمويل مشاريع بقيمة 248 مليون درهم خلال 2021. يجدر بالذكر أن البرنامج التمويلي يوفر فائدة مخفضة (3.99%) وبفترة سداد طويلة الأمد تصل إلى 12 سنة لهذه النوعية من المشاريع.

ربط المؤشر بعلاوة التكنولوجيا المتقدمة في برنامج القيمة الوطنية المضافة:

وضعت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة آلية لربط نتائج مؤشر الثورة الصناعية الرابعة ببرنامج القيمة الوطنية المضافة، وذلك لتحفيز المصنعين على تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيا المتقدمة من خلال تقديم علأوة تصل إلى 5% على النتيجة الإجمالية في شهاداتهم لبرنامج القيمة الوطنية المضافة. وسيتم تطبيق هذه العلاوة ابتداء من الربع الأول من عام 2022.

مبادرة
شبكة رواد الصناعة 4.0

أنشأت وزارة الصناعية والتكنولوجيا المتقدمة شبكة تضم 12 شركة وطنية وعالمية، تعرض الاستخدامات الناجحة لتكنولوجيات الجيل الرابع من الصناعة وأفضل الممارسات وطرق نقلها للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، كما تعمل على تطوير وتوفير حزم تحفيزية وبرامج تدريبية للشركات الصناعية لدعم تحولها وتطورها. وقد قامت الوزارة بتفعيل الشبكة من خلال تنظيم 8 ورش عمل استقطبت أكثر من 300 ممثل من القطاع الصناعي، كما أعرب أكثر من 90% من المشاركين عن زيادة فهمهم لمفاهيم الثورة الصناعية الرابعة.

مسار التكنولوجيا المتقدمة

المبادرات والمشاريع

» ثانياً

بهـدف دعـم تعزيـز مكانـة الدولـة كوجهـة عالميـة لريـادة صناعـات المسـتقبل قامـت الـوزارة بوضـع خطـة اسـتراتيجية لدبلوماسـية العلـوم والتكنولوجيـا وتضمنـت:

برنامج ترويج منظومة العلوم والتكنولوجيا

وتضمن تنظيم ثلاث جولات افتراضية مع كل من إسبانيا وكوريا الجنوبية وإسرائيل استعرضت فيها الوزارة مشروع ال300 مليار وأهم الفرص الاستثمارية والتعاونية في مجال الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والبحث والتطوير مع التواصل مع أصحاب المصلحة بتلك الدول، وحضر الجولات الترويجية أكثر من 400 مشارك.

إطلاق الدورة الثانية لمجمع محمد بن راشد للعلماء

في يوليو 2021 أُطلقت الدورة الثانية لمجمع محمد بن راشد للعلماء من خلال اجتماع افتراضي بقيادة معالي سارة بنت يوسف الأميري، حيث يضم المجمع في عضويته أكثر من 180 عالماً وباحثاً من أكثر من 25 مؤسسة علمية ومراكز بحثية وجهات حكومية وجامعات يمثلون المجتمع العلمي والإماراتي من ذوي الإنجازات والإسهامات في مجالات الهندسة والتكنولوجيا والعلوم الطبيعية والطب والعلوم الصحية . وزادت نسبة الأعضاء بنحو 200٪.

ويهدف المجمع إلى تفعيل دور العلماء من خلال إشراكهم في تطوير السياسات والبرامج، إيماناً بقيمة المنظومة العلمية في الدولة وأهمية تمكينها وتوجيه أنشطتها ومواءمتها مع الرؤى والأولويات الوطنية لتحقيق النمو العلمي المستدام والازدهار الاقتصادي المبني على المعرفة.

ولأول مرة قامت لجنة تم تشكيلها لاختيار الأعضاء بالتقييم وفقاً لآليات ومعايير أعلى ومحددة طورت استناداً إلى المقاييس «الببليومترية» ومؤشر البحث العلمي الإماراتي، إضافة إلى اختيار مجموعة من العلماء المختصين والباحثين الشباب لضمان شمولية الفئات والتخصصات والمجالات العلمية في المجمع، والذي تمتد فيه العضوية لأربع سنوات وللمنتسبين سنتين، ومن ثم رفع القائمة النهائية إلى مجلس علماء الإمارات لاعتمادها.

وتم تفعيل المجمع من خلال خمس لجان مختصة، فإضافة إلى لجنتي المرأة والشباب المستحدثتين، يضم المجمع لجنة اختيار الأعضاء، للارتقاء بمستوى المجمع تماشياً مع أفضل الممارسات ولتحسين جودة إسهاماته، وكذلك لجنة الاتصال العلمي لترسيخ المعرفة العلمية في الاتصال الإعلامي من خلال توفير الأدوات اللازمة، ولجنة نشر الثقافة العلمية التي تهدف إلى إلهام جيل جديد من العلماء والباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا واستدامة المواهب فيها. وستتولى لجنة المرأة تمثيل المرأة في المجتمع العلمي والدعوة إلى استقطاب واستبقاء النساء والارتقاء بقدراتهن في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات. كما ستهتم لجنة الشباب بالعلماء الشباب في دولة الإمارات، وذلك لضمان تقدمهم والمشاركة الفاعلة لهم.

تقرير منجـزات العــام 2021

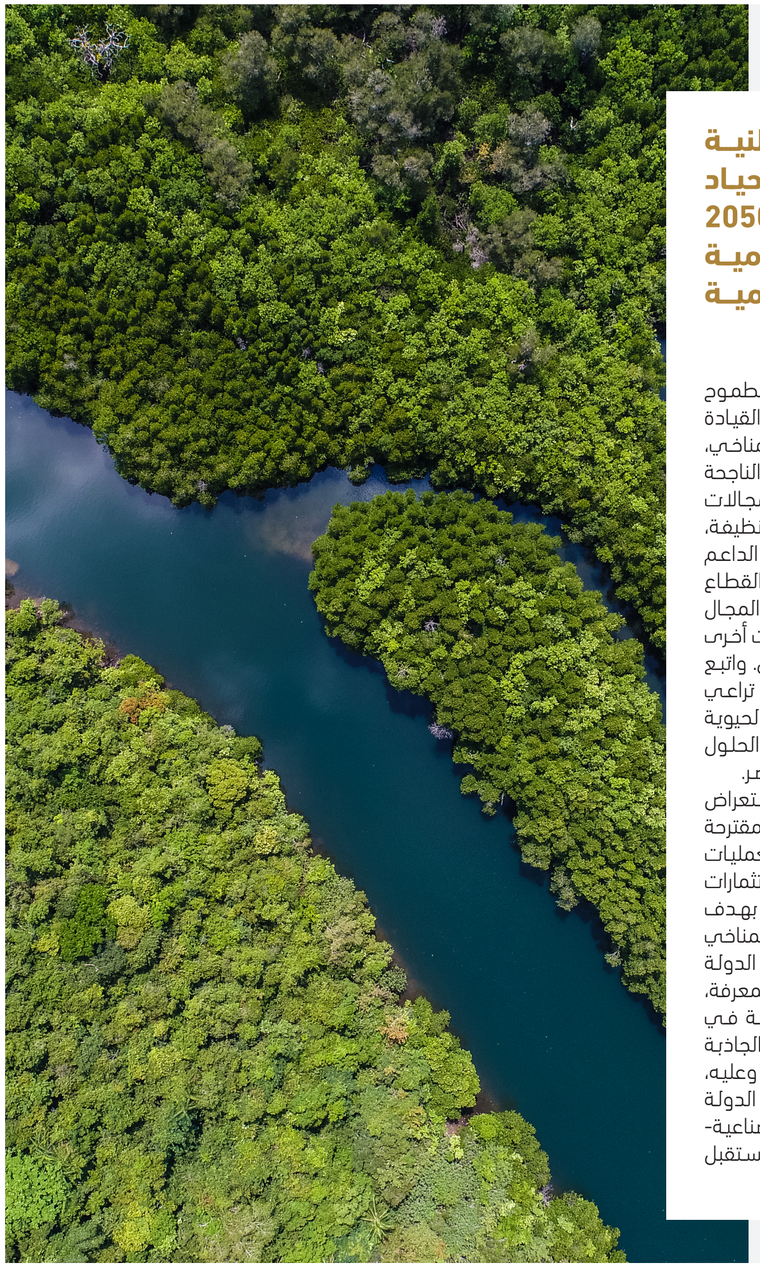

دعـم تطويـر الخارطـة الوطنيـة للقطـاع الصناعـي لتحقيـق الحيـاد المناخـي بحلـول العـام 2050 مـن خـلال المسـرعات الحكوميـة للطمـوح المناخـي والتنميـة الاقتصاديـة

أطلقت مبادرة المسرعات الحكومية للطموح المناخي والتنمية الاقتصادية بدعم من القيادة الرشيدة لما نتج من تحديات من التغير المناخي، وما تقتضيه الحاجة لإيجاد الحلول النافعة والناجحة للتداعيات الحالية والمستشرفة في مجالات الاستدامة والحفاظ على الموارد والبيئة النظيفة، وقد تم تشكيل فريق قطاع الصناعة الداعم للمسرعات الحكومية ليضم في تكوينه القطاع الحكومي والقطاع الخاص والخبراء في المجال من المجتمع العلمي، بالتعاون مع قطاعات أخرى منها الطاقة، والبيئة، والبنية التحتية والنقل. واتبع الفريق نهجاً شاملاً لرسم الخارطة الوطنية تراعي احتياجات وأولويات القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدولة، وتعزز جهودها لإيجاد الفرص والحلول الصناعية الداعمة للنمو الاقتصادي الأخضر.

ومن المنظور الصناعي، ركز الفريق على استعراض الجهود والمبادرات الحالية والمخطط لها والمقترحة والتي تنصب تحت تبني تقنيات تحسين العمليات الصناعية، والتحول للطاقة النظيفة، والاستثمارات في البحث والتطوير والتقنيات المستقبلية بهدف تكثيف الجهود الوطنية نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050 بالتكامل مع تطلعات الدولة لتنويع وتعزيز الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة، وتحفيز الابتكار وتبني التكنولوجيا المتقدمة في الأنظمة والحلول الصناعية، وخلق البيئة الجاذبة للمستثمرين فيها في القطاع الصناعي. وعليه، فإن الخارطة تمثل حجر أساس لمكتسبات الدولة الصناعية والاقتصادية، وللاستدامة الصناعية-الاقتصادية التي لا غنى عنها لضمان مستقبل الحياة والأجيال القادمة في الإمارات.

مسار التكنولوجيا المتقدمة

التشريعات

بهدف دعم تعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة صناعات المستقبل قامت الوزارة بـــ

01

تطوير سياسة حوكمة البحث والتطوير

في سياق رسم خطط واضحة واستباقية لأولويات الدولة في مجالات العلوم والتكنولوجيا، تم اعتماد مجلس الوزراء لسياسة حوكمة البحث والتطوير في سبتمبر 2021 والتي من شأنها تعزيز أداء وفعالية البحث والتطوير في الدولة، أسوةً بالدول الصناعية والمتقدمة في المؤشرات العالمية، ولترسيخ منظومة وطنية للبحث والتطوير مدعومة بقنوات تمويل وتأصيل للكفاءات والقدرات العلمية والبحثية.

وتعد سياسة حوكمة البحث والتطوير جزءاً من الحزمة الأولى المعتمدة من سلسلة سياسات البحث والتطوير التي عملت عليها وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لإرساء أسس متينة تسهم في تعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية رائدة في صناعات المستقبل، وتعمل الوزارة حالياً على الحزمة الثانية.

وتعالج السياسة أهم التحديات القائمة في منظومة البحث والتطوير ومنها غياب جهة اتحادية مسؤولة عن المنظومة ككل.

02

إنشاء مجلس الإمارات للبحث والتطوير

في إطار الارتقاء بكفاءة أنشطة البحث والتطوير وتكاملها الوطني والدولي، وتكثيف جهود البحث والتطوير والمخرجات نحو الاحتياجات العلمية والتكنولوجية والتنموية للقطاع الصناعي، تم تأسيس مجلس الإمارات للبحث والتطوير في سبتمبر 2021 برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (4/7و) لسنة 2021.

وجاء تأسيس المجلس ليكون حجر الأساس في استكمال المنظومة الوطنية للبحث والتطوير ليسد فجوة غياب جهة مسؤولة عن المنظومة ككل ويصبح بمثابة المستوى الأعلى في حوكمة البحث والتطوير، ولتعزيز مركزية الحوكمة وتعريف الأدوار الوطنية في المنظومة، وضمان شمولية التمثيل القطاعي بإشراك كل من القطاع الحكومي والخاص والأكاديمي والمجتمع العلمي في عملية حوكمة البحث والتطوير والعمل على تقوية منظومته على الصعيدين الوطني والدولي.

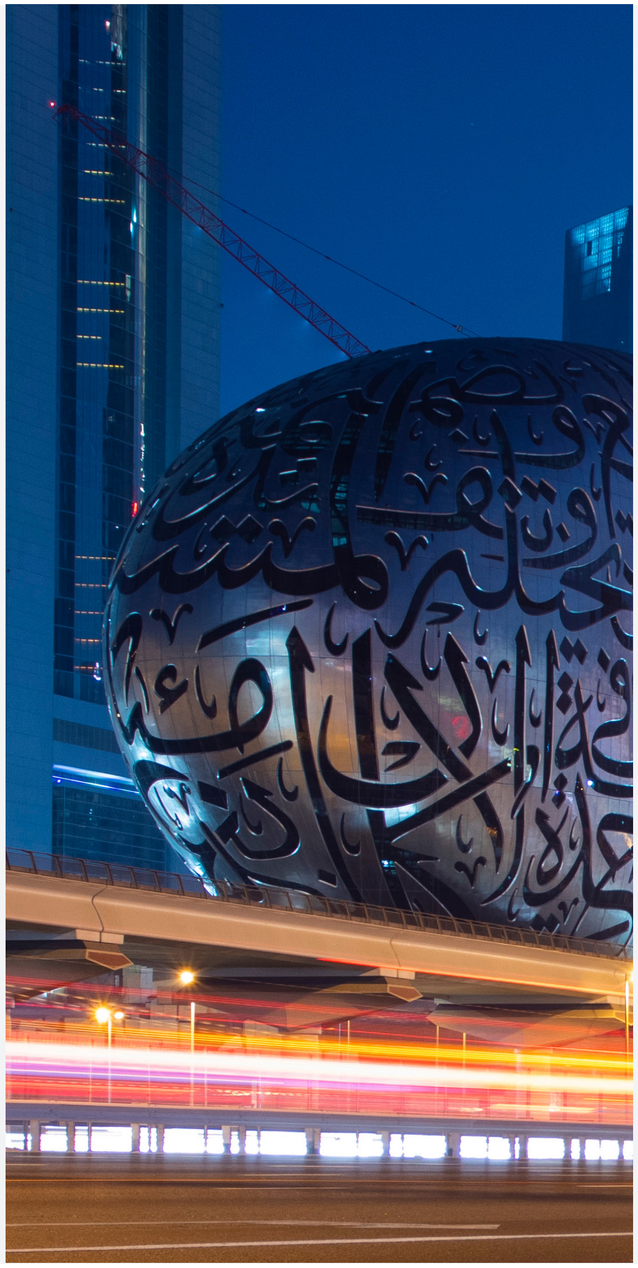

وفي مسعى يهدف إلى دعم تعزيز مكانة الدولة كوجهة عالمية لريادة صناعات المستقبل، وتماشياً مع الرؤى والأهداف الاستراتيجية للوزارة ودولة الإمارات، سيتولى المجلس الإشراف على إعداد أولويات ومن ثم برامج للبحث والتطوير على المستوى الوطني، بالإضافة إلى تطوير قياس أدائها والمراجعة الذاتية الدورية للحوكمة والآليات، وتوجيه قنوات تمويل البحث والتطوير الحالية والجديدة نحو هذه الأولويات الوطنية بكفاءة وتواؤم وبصورة تكاملية، حيث تم استحداث لجان تخصصية داعمة للمجلس، تركز جهودها على إيجاد أفضل الفرص وعلى معالجة أهم التحديات الحالية والمستقبلية في المنظومة انسجاماً مع التوجهات الاستراتيجية والأولويات الوطنية للدولة في الخمسين القادمة.

03

تجديد مجلس علماء الإمارات للمرة الثالثة

اعتمد مجلس الوزراء مؤخراً التشكيل الجديد لمجلس علماء الإمارات في دورته الجديدة، برئاسة معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزير دولة للتكنولوجيا المتقدمة، ضمن المساعي الوطنية لتمثيل المجتمع العلمي في الدولة، ولمواصلة مشورتهم العلمية لحكومة الإمارات والتي واكبت جائحة كوفيد19-، ولتمكين المزيد من العلماء والباحثين في الإمارات وإشراكهم الدوري في عملية صنع السياسات الوطنية، ولتقوية قنوات للعلوم والخبرات العلمية في الدولة للمساهمة في المحافل الوطنية والعالمية المعنية بالعلوم والأبحاث العلمية.

ومن أهم التغييرات في المنهجية الجديدة للمجلس هو اعتماد ثلاثة مجالس استشارية مكونة من خبراء ومختصين لتقديم المشورة العلمية للحكومة في 1) مجالات الصحة والعلوم الطبية، و 2) العلوم الطبيعية، و 3) الهندسة والتكنولوجيا. وتعد هذه المجالس الاستشارية محايدة لتستعين بها الحكومة الاتحادية للمشورة العلمية، حيث تغطي المجالات المتعلقة بالعلوم الصحية والطبية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الهندسية، والتكنولوجيا. كما وأن المنهجية الجديدة تتضمن ممثلين من أهم الباحثين والعلماء في المجتمع العلمي.

مسار التكنولوجيا المتقدمة

البحوث والدراسات

إعداد وإطلاق الدليل الوطني لقياس الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الحكومي

قامت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء و17 جهة اتحادية ومحلية، بتطوير الدليل الوطني لقياس الإنفاق على البحث والتطوير في القطاع الحكومي، ضمن برنامج «المسرعات الحكومية»، ليصبح مرجعاً استرشادياً للجهات الحكومية الاتحادية والمحلية لاستخدامه في الدورات القادمة المرتبطة بإعداد ميزانيات البحث والتطوير، وتمكينها من رصد قيمة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وفق معايير عالمية معتمدة من قبل الأمم المتحدة تجنبا لتضارب تعاريف البحث والتطوير واختلاف منهجيات قياسه.

عمل الدليل على رفع مستوى الوعي بمفاهيم وتعاريف البحث والتطوير، وتوحيد أسلوب جمع ورفع بيانات نشاطاته وفقاً للمعايير الدولية، لبناء رؤية أفضل وأدق عن الوضع الحالي للإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، ولتطوير قاعدة البيانات الوطنية الخاصة بنشاطات البحث والتطوير بحيث يتم توفير بيانات محدثة ذات دقة وجودة عالية كفيلة بتمكين معدي السياسات من التطوير الأمثل والمبني على الأدلة الموثوقة للسياسات والمبادرات المستقبلية للبحث والتطوير في الدولة، وللرصد الأدق لأداء الدولة في 26مؤشر تنافسي من ستة تقارير دولية أهمها مؤشر إجمالي الانفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الاتفاقيات والشراكات

01

توقيع وتفعيل 12 مذكرة تفاهم مع شركات وطنية وأجنبية رائدة لإنشاء شبكة الثورة الصناعية الرابعة

02

توقيع وتفعيل 3 مذكرات تفاهم مع الدوائر الاقتصادية في أبوظبي ودبي وعجمان لدعم تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

03

شراكة إستراتيجية لدعم التحول الرقمي في قطاع الصناعة

04

دعم مشروع قياس الاقتصاد الرقمي بالتعاون مع مكتب الذكاء الاصطناعي

05

دعم مشروع المسرعات الحكومية - دفعة الطموح المناخي والتنمية الاقتصادية لتحقيق الحياد المناخي

06

توقيع مذكرة تفاهم مع مصرف الإمارات للتنمية لتأمين منتجات تمويل تنافسية للتكنولوجيا المتقدمة

07

توقيع مذكرة تفاهم مع إسبانيا لتعزيز التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا

08

تنظيم جلسة تعارفية لشركات التكنولوجيا الناشئة في فرنسا بالشراكة مع Business France

09

تنظيم جلسة تعارفية ونقاشية لشركات التكنولوجيا الناشئة في إسرائيل بالشراكة مع Startup Nation Central

تقرير منجـزات العــام 2021

مسار التكنولوجيا المتقدمة

المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

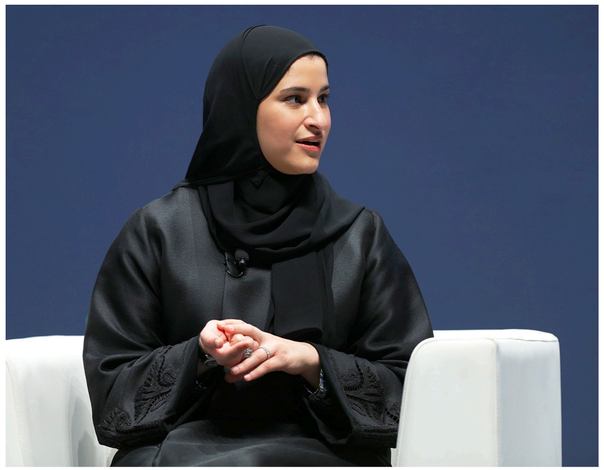

القمة العالمية للصناعة والتصنيع GMIS

نظمت الوزارة القمة العالمية للصناعة والتصنيع بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «UNIDO» تحت شعار «الارتقاء بالمجتمعات: توظيف التقنيات الرقمية لتحقيق الازدهار» لمناقشة أحدث التوجهات التكنولوجية والصناعية وصياغة مستقبل القطاع الصناعي العالمي، وصياغة مستقبل القطاع الصناعي العالمي، بحضور 4 رؤساء دول ورؤساء وزارات وعدد من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة ومبعوث الرئيس الأمريكي لشؤون التغير المناخي و25 وزيراً ومصنعين وخبراء عالميين ورؤساء تنفيذيين لكبريات الشركات الصناعية العالمية

وشهدت القمة العديد من المحطات والفعاليات المهمة محليا ودوليا، بينها إطلاق المركز العالمي للصناعات الحيوية والطبية، والذي سيكون مقره في الإمارات، إلى جانب إعلان تبني وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لـ«مؤشر جاهزية الصناعة الذكية» SIRI بعد اعتماده من المنتدى الاقتصادي العالمي كمعيار عالمي لتوحيد مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة، وتسعى الوزارة من خلال المؤشر إلى التعرف لمدى النضوج الرقمي في القطاع الصناعي بالدولة..

تنظيم القمة الإسلامية الثـــــانية للعلـــوم والتكنولـوجيا واعتمـاد إعـــلان أبـــوظـــــبي

SECOND OIC SUMMIT ON SCIENCE AND TECHNOLOGY

استضافت الإمارات القمة الإسلامية الثانية للعلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي وذلك بحضور 57 دولة إسلامية حيث تم اعتماد «إعلان أبوظبي» والذي يؤكد التزام الدول الأعضاء بجميع المبادئ الضرورية من أجل إنشاء وتفعيل بيئات تساعد في تحقيق التقدم في العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول الأعضاء، وستظل الإمارات الدولة المستضيفة للقمة في الخمس سنوات القادمة.

أديبك ADIPEC

أديبك
معرض ومؤتمر أبوظبي للبترول

شاركت الوزارة في فعاليات معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول «أديبك» من أجل ترسيخ المزايا التنافسية للقطاع الصناعي بالدولة وتعريف الوفود الدولية بالفرص الاستثمارية الكبيرة المتاحة، وتعزيز قدرة الشركات الوطنية في القطاع الصناعي على بناء شراكات تسهم في نقل الخبرات والمعرفة والوصول إلى أسواق عالمية. واستعراض تجربة دولة الإمارات على صعيد تبني التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، وبلوك تشين، باعتبارها مفتاحاً لتأسيس مراكز تصنيع ذكية تدعم نمو وتطور صناعات المستقبل.

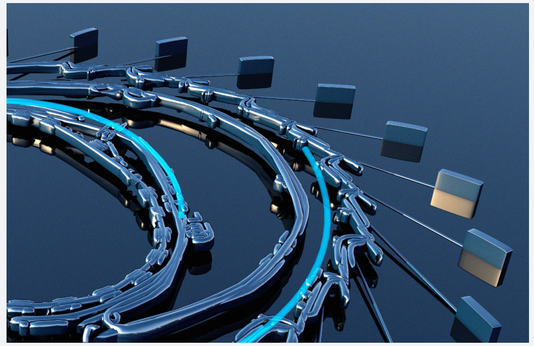

عضوية الدولة في المركز الدولي لشعاع السنكروترون

تم قبول دولة الإمارات العربية المتحدة كعضو مراقب في المركز الدولي لشعاع السنكروترون بسعي من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بالتعاون مع وزارة الثقافة والشباب وبناءً على طلب المجتمع العلمي في الإمارات، حيث ستتيح هذه العضوية للمجتمع العلمي في الدولة فرصة استخدام المختبرات والمرافق العلمية في المركز الدولي لأغراض البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، خصوصاً في أبحاث علوم الحياة والفيزياء والكيمياء.

زيارة إستراتيجية لجمهورية ألمانيا

زارت معالي سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتكنولوجيا المتقدمة، ولاية بافاريا في جمهورية ألمانيا الاتحادية استمرت 3 أيام، لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين البلدين بمجالات البحث والتطوير في عدد من القطاعات الصناعية الاستراتيجية مثل الهيدروجين والطاقة المتجددة والفضاء والتكنولوجيا الحيوية والثورة الصناعية الرابعة والخدمات الرقمية، في مسعى لتعزيز التعاون الإماراتي الألماني في العديد من الملفات الحيوية الداعمة للاقتصاد الوطني عبر عدد من القطاعات الحيوية وذات الأولوية

المشاركة في مؤتمر مستقبل الخليج «مبادرة شمال أفريقيا والشرق الأوسط» الألماني

شاركت معالي سارة الأميري في مؤتمر مستقبل الخليج بكلمة افتتاحية. وكان المؤتمر منصة تجمع بين قادة قطاع الأعمال والقطاع الحكومي من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا وألمانيا.

مسار التكنولوجيا المتقدمة

المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

المشاركة بورقة عمل حول

الثورة الصناعية الرابعة

في ورشة سياسات الثورة الصناعية الرابعة
مــع دول مجلــس التعـــاون الخليجـــي

شاركت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بورقة عمل ضمن ورشة عمل عقدتها وزارة الاقتصاد حول السياسات والفرص أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة حيث كانت الورشة عبارة عن منصة فكرية لتبادل المعرفة والتجارب والسياسات والاستراتيجيات وتناولت الورشة المحاور التالية:

- الثورة الصناعية الرابعة: مفهومها، أهميتها، أدواتها، تطبيقاتها
- متطلبات الثورة الصناعية الرابعة ومهارات ووظائف المستقبل
- الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الدائري والمدن الذكية
- الفرص والتحديات أمام التحول للثورة الصناعية الرابعة
- سياسات واستراتيجيات وتجارب دول مجلس التعاون في التحول للثورة الصناعية الرابعة

عقد جلسة تدريبية

عن الدليل الوطني لقياس الإنفاق على البحث والتطوير

بالشــراكة مع وزارة التــربية والتعـليم وبحضــور مؤسسات المختلفة

تم تطوير ندوة عن الانفاق على البحث والتطوير بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والمركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء. استهدفت القطاع الحكومي بشكل عام، وخبراء الموارد البشرية والمالية بشكل خاص، وتضمنت جلسات نقاشية حول موضوعات البحث والتطوير وأهميته مع خبراء من الحكومة الاتحادية والمحلية وخبراء عالميين وما سيتم تقديمه من مبادرات وسياسات لاستكمال منظومة البحث والتطوير. وتضمنت الندوة كذلك عرض الدليل الوطني لقياس الانفاق على البحث والتطوير في القطاع الحكومي و ورش تدريبية بشأن عملية قياس الانفاق على البحث والتطوير وعملية تعبئة استبيان الانفاق على البحث والتطوير الذي وزعه المركز الاتحادي للتنافسية والاحصاء سنويا

تقرير منجـزات العــام 2021

.06

قطاع المواصفات والتشريعات

يتولـى قطـاع المواصفـات والتشـريعات مسـؤولية إصـدار المواصفـات القياسـية الإماراتية و اللوائح الفنية وأنظمة الرقابة وأنظمـة القيـاس الوطنيـة الأخـرى، مـن خـلال لجـان فنيـة وفـرق عمـل تخصصيـة تضـم فـي عضويتهـا ممثليـن عـن الجهـات ذات العلاقـة، مثـل القطاعـات الصناعيـة والتجارية والخدمية والمؤسسات البحثية والتعليميـة والجهـات الحكوميـة ذات العلاقـة.

وتنسـجم منهجيـات العمـل مـن أجـل تهيئـة بيئـة تشـريعية تتميـز بالمرونـة لمواكبة التقدم فـي المجالات الحديثة، ومواجهـة التحديـات المحتملـة، وتدعـم مبـادرات الابتـكار والتكنولوجيـا المتقدمـة وتطوير البنية التحتية للجـودة بما يتواءم مـع توجهـات الدولـة ومبادراتها الوطنيـة. حيـث يسـهم القطـاع فـي مواءمـة ضمـان المواصفـات الوطنيـة مـع أفضـل الممارسـات الدوليـة القائمـة بمـا يضمـن جودة المنتجات الوطنية ويعزز تنافسيتها عالميـاً.

المبادرات والمشـــاريع

عمـل القطـاع علـى عـدد مـن المبـادرات والمشـاريع خـلال 2021، ركـزت علـى تعزيـز قـدرات الشـركات فـي القطـاع الخـاص أبرزهـا:

مبادرة مختبر اصنع في الامارات
(Make it in the Emirates Lab)

لبنـاء القـدرات للمنشـآت الصغيـرة و المتوسـطة وتوفير حزمة من فرص وورش تدريب فني وصناعي فـي العمليـات التشـغيلية والجـودة وسلاسـل التوريـد والتسـويق والماليـة والمحاسـبة وأدوات الوصـول إلـى الأسـواق العالميـة،

واسـتهلت الـوزارة المبـادرة بإطـلاق برنامـج **Access SMEs** بالتعـاون مـع شـركة «بروكتـر آنـد غامبـل» العالمية، الذي يوفر فرص تدريبية للشركات الصغيرة والمتوسـطة والطـلاب. وقـد تـم إطـلاق المرحلـة الأولـى من المبادرة في شـهر نوفمبر 2021، ويجري مـن خلالهـا تدريـب:

31 منشأة صغيرة ومتوسطة

10 طلاب من الجامعات الوطنية

على مبادئ و آليات تطوير الاعمال و تعزيز تنافسية المؤسسات الصغير والمتوسطة في مجال تطوير الاعمال والحفاظ على ولاء المتعاملين.

التشريعات والسياسات

تـم تعزيـز مشـاركة القطـاع الصناعـي فـي عمليـة تطويـر المواصفـات القياسـية وذلـك لتمكينـه مـن المشـاركة الفعالـة فـي تهيئـة بيئـة الأعمـال المناسـبة والجاذبـة للمسـتثمرين مـن خـلال تطويـر المواصفـات والتشـريعات الفنيـة التـي تلبـي احتياجـات القطـاع الصناعـي وتعـزز تنافسـية المنتجـات الإماراتيـة، وتولـى القطـاع تنفيـذ العديـد مـن المبـادرات لزيـادة مسـاهمة الصناعـات الإماراتيـة فـي الناتـج المحلـي، ودعـم لتعزيـز فـرص المنتجـات فـي الأسـواق المحليـة والإقليميـة والعالميـة.

يعمـل القطـاع علـى تعزيـز الفـرص الاسـتثمارية فـي أسـواق دولـة الإمـارات، وخفـض تكاليـف تطبيـق التشـريعات الفنيـة علـى القطـاع الصناعـي، وقـد نجـح القطـاع فـي هـذا الإطـار بتحقيـق أهـداف منهـا:

01
تقليل التكاليف

في قطاع المنتجات الاستهلاكية، مـا سـيوفر 1.4 مليـار درهـم علـى قطـاع الصناعـات الغذائيـة (سياسـة توسـيم الأغذيـة).

02
توفير 7 ملايين درهم سنويا

علـى قطـاع صناعـة العبـوات الغذائيـة (تحديـث المتطلبـات الفنيـة لسـماكة عبـوات التغليـف المعدنيـة)، والحفـاظ علـى الصحـة و السـلامة وجـودة المنتجـات وضمـان الاسـتدامة البيئيـة.

03
دعم المنظومة الرقابية بالدولة

مـن خـلال توفيـر المواصفـات المرجعيـة، وتلبيـة احتياجـات الجـودة والسـلامة ومتطلبـات الاسـتدامة وفـق أفضـل الممارسـات العالميـة، وتغطيـة جميـع الصناعـات، وخاصـة القطاعـات ذات الأولويـة للـوزارة وحسـب توجهـات الدولـة.

04
تقليل الأثر الناتج عن أخطاء القياس

فـي موازيـن الذهـب وعـدادات الوقـود وعـدادات التاكسـي بمقـدار بلـغ إلـى 426,3 مليـون درهـم بنهايـة العـام نتيجـة تطبيـق التشـريعات واللوائـح الفنيـة الإلزاميـة الخاصـة بالقياسـات القانونيـة، مثـل النظـام الإماراتـي للرقابـة علـى أدوات القيـاس، بالتعـاون مـع الشـركاء فـي الجهـات المحليـة والجهـات المخولـة مـن قبـل الـوزارة ضمـن برامـج التحقـق مـن دقـة أدوات القيـاس.

05
تطوير سياسة ومنهجية تمكين القطاع الصناعي من المشاركة في عملية تطوير المواصفات القياسية

من خلال إشراك القطاعين الحكومي والخاص في الإشراف وإعداد وتطوير المواصفات القياسية والتشريعات الفنية، من خلال تمكين القطاع الصناعي في مجال المواصفات والمقاييس، وإعداد منهجية اللجان الفنية وفرق العمل من قبل قطاع المواصفات والتشريعات في الوزارة. وفي هذا السياق تحقق التالي:

مشاركة القطاع الصناعي في اللجـان الفنيـة فـي الربع الثـاني 2021

تشكيل اللجنة التوجيهية للمواصفات والمقاييس من الجهات الحكومية ذات العلاقة

06
خفض تكاليف تطبيق الأنظمة الفنية نتيجة لتطوير اللوائح الفنية

بنـاء علـى التغذيـة الراجعـة مـن القطـاع الصناعـي تـم عقـد عـدد مـن الاجتماعـات مـع القطـاع الصناعـي لمناقشـة التحديـات و سـبل معالجتهـا بهـدف تعزيـز تنافسـية القطـاع الصناعـي

07
مراجعة سياسة توسيم الأغذية

انطلاقـاً مـن حـرص قطـاع المواصفـات و التشـريعات لتنفيـذ توجيهـات القيـادة العليـا لدعـم أداء وتنافسـية القطـاع الصناعـي فـي الدولـة وتبسـيط الإجـراءات، تـم مراجعـة سياسـة توسـيم الاغذيـة بالتنسـيق مـع كافـة الشـركاء و القطـاع الصناعـي حيـث تـم التوصيـة لمجلـس الـوزراء الموقـر بتعديـل إلزاميـة تطبيـق السياسـة وبنـاء علـى توصيـة الـوزارة، إعتمـد مجلـس الـوزراء تعديـل إجـراءات تطبيـق سياسـة توسـيم القيـم الغذائيـة للمنتجـات مـن الصفـة الإلزاميـة إلـى التطبيـق الاختيـاري للمواصفـة القياسـية رقـم UAE.S 5034: 2018 «البيانـات التغذويـة للمنتجـات المعبـأة فـي صـورة ألـوان الإشـارات الضوئيـة»

تقرير منجـزات العــام 2021

قطاع المواصفات والتشريعات

التشريعات والسياسات

08

تطوير منظومة جودة متكاملة

إعداد وتطوير المواصفات القياسية واللوائح الفنية وانظمة تقييم المطابقة لتلبيـة احتياجـات القطـاع الصناعـي والقطاعـات الأخـرى، وجـرى فـي هـذا السـياق تنفيـذ التالـي:

تـم تبنـي عـدد **616** مـن المواصفـات واللوائـح الفنيـة المتوائمـة مـع أفضـل المواصفـات الدوليـة وإقليميـة في القطاعـات ذات الأولويـة

تـم انجـاز عـدد **75** مـن المواصفـات واللوائـح الفنيـة فـي القطاعـات الصناعيـة ذات الأولويـة

تـم اعتمـاد مواصفـات في قطاعـات المركبـات والتكنولوجيـا المتقدمـة، بمـا شـمل أنظمـة الإطفـاء الذاتي لحرائـق غـرف محـركات الحافـلات والنظـام الإماراتـي للمركبـات الهيدروجينيـة واللوائـح الفنيـة لكفـاءة للأجهـزة الكهربائيـة وقياسـات جـودة الهـواء في مجـال البيئـة، والأجهـزة والمعـدات الطبيـة فـي القطـاع الطبـي وأدوات القيـاس الطبيـة.

مواصفـة الوقايـة من التنمر رقم: UAE.S 5044: 2021

مواصفـة التسامح والتعايش رقم: UAE.S 5037: 2021

تطويـر مواصفـات ومقاييـس تسـاهم فـي دعـم الابتـكار والتكنولوجيـا المتقدمـة

إعـداد مواصفـة للأغذيـة المستحدثـة Novel Food

اعتمـاد مواصفـات فـي مجـالات الإدارة المسـتدامة للزراعـة المائيـة **الجـزء الأول:** الزراعـة المسـؤولة **الجـزء الثانـي:** الأعـلاف العضويـة

اعتمـاد مواصفـات فـي مجـالات الطاقـة والميـاه والنقـل والبيئـة والهيدروجيـن التـي تم تطويرهـا لدعـم توجـه الدولـة في تحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة

تقرير منجـزات العــام 2021
قطاع المواصفات والتشريعات

المشاركات المحلية والإقليمية والدولية والتوعية وبناء القدرات

قبـول دعـوة الإمـارات لاسـتضافة اجتماعـات الجمعيـة العموميـة للمنظمـة الدوليـة للتقييس ISO لعام 2022 فـي العاصمة أبوظبي، تقديرا للمكانة الإماراتية المتميزة وتعزيـزا لدورهـا الريـادي علـى المسـتوى الاقليمـي والدولـي.

الفـوز بعضويـة مجلـس إدارة معهـد المواصفـات والمقاييـس(SMIIC) إضافـة إلـى عضوية كل من مجلس إدارة التقييس (SMC)، ومجلس إدارة مجلس الاعتماد (MAC) للـدورة 2022- 2024 فـي معهـد المواصفـات والمقاييـس التابـع لمنظمـة التعـاون الإسـلامي، وذلـك بأغلبيـة الأصـوات.

اختيار دولة الإمارات لرئاسة التجمع الخليجي للمترولوجيا للدورة المقبلة.

عقد ملتقى لجنة الدستور الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المساهمة في إدارة عملية تطوير المواصفات القياسية على مستوى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تنفيذ ورشة تدريبية «عن بعد» بالتعاون مع غرفة التجارة والصناعة في جمهورية روسيا البيضاء حول المنظومة الإماراتية للحلال، ودورها في زيادة المعروض من المنتجات الغذائية الحلال.

.07
قطاع المطابقة

يرتبـط عمـل قطـاع المطابقـة بكفـاءة عمليـة وآليـات الإنتـاج، وضمـان تطبيـق المصانـع فـي الدولـة، والمورديـن للمنتجـات من الخارج، للمواصفات القياسية والتشـريعات والأنظمـة الرقابيـة واللوائح الفنية المعتمدة، والتي تحقـق أعلـى معاييـر الكفـاءة فـي الإنتـاج والتصنيـع، ويمتـد فـي بعـض الأحيـان إلـى سلسـلة الإمـداد كاملة، من نقل وتخزين وعـرض حتـى يصـل المنتـج إلـى المسـتهلكين.

المبادرات والمشاريع

» أولاً

مبادرة بناء قدرات المفتشين:
تتضمن الشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص

تـم تأهيـل **43 مفتشـاً ذوي كفـاءة** لـدى جهـات الرقابـة المحليـة لضمـان اسـتمرار التفتيـش مـن قبل جهات الرقابة المحلية وتم تنفيذ **13 ورشة في 2021** بالتعاون مع الشركاء الاسـتراتيجيين فـي دوائـر التنمية الاقتصادية والبلديات على المستوى المحلي في كل إمارة.

رفـع نسـبة مطابقـة المنتجـات حسـب المواصفـات القياسـية المعتمـدة لرفـع ثقـة المسـتهلك بالمنتجـات والسـلع المطروحـة فـي الاسـواق المحليـة وحمايـة أسـواق الدولـة مـن الإغـراق بالمنتجـات غيـر المطابقـة للمواصفـات القياسـية المعتمـدة والتـي تشـكل خطـراً علـى سـلامة المسـتهلكين.

» ثانياً

البرنامج الوطني للرقابة على المنتجات

الهـدف	الأثـر
01. متابعـة تطبيـق اللوائـح والفنيـة والمواصفات القياسية المعتمدة	ضمان حماية المستهلكين من المنتجات غير الآمـنـة (ذات الخطـورة العـاليـة).
02. تطبيق أنشـطة مسـح الأسواق في الدولة بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة	ضمان الالتزام بالتشريعات المعمول بها في الوزارة من خلال امتثال المنتجات للمواصفات الفنية المعتمدة في اسواق الدولة
03. اسـتحداث نظـام تحليـل المخاطر المرتبطة بالمنتجات	مراقبـة المنتجـات المعروضـة فـي اسـواق الدولـة.
04. تطوير وتحسين نظام الابلاغات الإلكتـرونـي على المنتجـات	ضمـان الالتـزام بوضـع الشـارات والعلامـات المعتمـدة لـدى الـوزارة علـى المنتجـات المقيـدة بنـاء علـى اللوائـح والتشـريعات.
	5.المحافظـة علـى الصحـة والسـلامة العامـة للمسـتهلكين عـن طريـق التأكـد مـن خلـو المنتجات من الاضرار التي قد تنتج عن سوء اسـتخدام المنتـج.

النتـــــــائـــج

نوع التفتيش	المستهدف	المحقق
الفحص الظاهري	%87	%87
الفحص المخبري	%87	%93

الشركاء:

- جهات الرقابة المحلية
- الهيئة الاتحادية للجمارك
- وزارة الطاقة والبنية التحتية
- وزارة الاقتصاد

تقرير منجـزات العــام 2021

قطاع المطابقة

المبادرات والمشاريع

» ثالثاً

استضافة اجتماعات المنظمة الكهروتقنية الدولية

تمت استضافة فعاليات الاجتماع 85 للمنظمة الكهروتقنية الدولية IEC، الذي استضافته دولة الإمارات للمرة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بتنظيم من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، تحت شعار «قيادة الثورة الصناعية الرابعة بالتقييس». ووسط مشاركة دولية واسعة من الخبراء والعلماء والتقنيين والمختصين في مجالات فنية وهندسية من 88 دولة.

واستهدفت هذه الاجتماعات تعزيز دور دولة الإمارات في القطاع الصناعي والتطور النوعي في الإنتاج، واستخدامات حلول الثورة الصناعية الرابعة، والمركز الريادي في البنية التحتية للجودة، للارتقاء بمختلف الصناعات، وتسهيل التبادل التجاري، وحماية المستهلك والبيئة، ودعم الاقتصاد الوطني والذي تم عكسه بشكل واضح ضمن شعار الاستضافة.

وأصدرت دولة الإمارات نحو 70 ألف شهادة مطابقة وطنية لمنتجات كهربائية وإلكترونية ومكوناتها والتي تم اصدارها بناءً على تقارير مخبرية معتمدة وشهادات مطابقة دولية صادرة من الجهات المعينة من قبل المنظمة، ما أسهم في اكتساب موثوقية عالمية، كما أثمر تطوير قدرات إصدار الشهادات الوطنية في تسريع النمو الصناعي وتوسيع نطاق فرص التصدير وفتح أسواق جديدة على المستوى الخليجي والعربي للصناعات الوطنية والمصنعين في الإمارات.

70 ألف
شهادة مطابقة وطنية لمنتجات كهربائية وإلكترونية

التشريعات والسياسات

أصدر مجلس الوزراء سلسلة تشريعات ذات صلة بعمل القطاع خلال 2021، وقد تم البدء في تطبيق تلك التشريعات بصورة فعالة، بما ينعكس بشكل إيجابي على كل من المؤشرات الاستراتيجية المذكورة وكذلك على المؤشرات التشغيلية للقطاع والخاصة بالمبادرات، وبين ما تم في هذا الإطار، تطبيق اللوائح الفنية والأنظمة الرقابية في مجال السلامة والحماية الصحية والاستدامة، والبرنامج الوطني للرقابة على المنتجات.

كما جرى تطبيق النظام الإماراتي للزراعة المستدامة، وذلك بالشراكة مع وزارة التغير المناخي والبيئة، هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية، البلديات، مجلس الامارات للأمن الغذائي، وقد تم إصدار الترخيص باستخدام العلامة الإماراتية للزراعة المستدامة لمنشآت وطنية بعدد إجمالي بلغ 4 علامات، وتعتبر العلامة اختيارية للمزارع والمصانع ومنافذ البيع في الدولة، حيث أنه يوجد إقبال على طلب الترخيص باستخدام العلامة الإماراتية للزراعة المستدامة.

أمثلة عن عدد من الشركات الحاصلة على الترخيص باستخدام العلامة الإماراتية للزراعة المستدامة

Organization	Organization AR	Product Category	Manufacturer Country
01. Elite Agro UAE LLC	ايليت اجرو يو ايه اي ذ.م.م	Sustainable Agriculture	United Arab Emirates
02. Fish Farm LLC		Sustainable Agriculture	United Arab Emirates
03. AL BUSTAN POULTRY FARMS L L C	مزارع البستان للدواجن ذ.م.م	Sustainable Agriculture	United Arab Emirates
04. HYDROMAK AGRICULTURE L.L.C	هيدروماك للزراعة ذ.م.م	Sustainable Agriculture	United Arab Emirates

كما شملت الإنجازات الخاصة بالتشريعات والسياسات الخاصة بقطاع المطابقة ما يلي:

النظام الإماراتي
لمنتجات الحماية الصحية الشخصية

طورت وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة نظاماً وطنيا لمنتجات الحماية الصحية الشخصية يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويحدد النظام، الذي تم تطويره بالتعاون مع شركاء استراتيجيين من القطاعين الحكومي والخاص، خصائص فنية لتصنيع أقنعة الوجه والقفازات الواقية والطبية وواقيات العيون والملابس والمعقمات والمطهرات الكيميائية، بصورة تنسجم مع أفضل الممارسات العالمية.

ويأتي تطوير النظام انطلاقاً من الدور المحوري لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في تعزيز قدرة الصناعة الإماراتية، ودعم قطاع الأعمال لتبني وتطوير صناعات متطورة، تدعم الريادة الإماراتية في منظومة البنية التحتية للجودة.

دخل النظام المعتمد من مجلس الوزراء حيز التنفيذ خلال الربع الأول من العام 2021، حيث يضمن توفير أعلى معايير الجودة للمنتجات المتداولة ويمنع وجود منتجات غير مطابقة للمواصفات في أسواق دولة الإمارات، كما يضمن المنتجات الأساسية المستخدمة في القطاع الطبي، والتي تهدف إلى منع العدوى والحد من انتقالها، فيما تم تطويره بالتنسيق مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع، وبالتعاون مع شركاء الوزارة من القطاع الصحي (الخاص)، ضمن سياق تكامل الجهود الوطنية، وتم في هذا الإطار إصدار 51 شهادة مطابقة خلال عام 2021 تشمل 320 منتجا وموديلا.

النظام الإماراتي
لمتطلبات منشآت إصلاح ومراكز خدمة المركبات

يهدف النظام إلى التحقق من مطابقة وتصنيف منشآت إصلاح ومراكز خدمة المركبات بناءً على المتطلبات المحددة ضمن التشريعات والمواصفات، ويتم بموجبه تقييم مستوى الخدمة وفقاً لنظام النجوم (من نجمة واحدة إلى خمس نجوم)، انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية للوزارة لدعم الصناعات الوطنية وتعزيز تنافسيتها وتعزيز منظومة البنية التحتية للجودة في الدولة، والارتقاء بمستوى الخدمات الفنية المقدمة من قبل ورش إصلاح ومراكز خدمة المركبات وكفاءة الفنيين، وزيادة ثقة المستهلكين بها.

تم تطويره بشكل رئيسي لحماية مصالح المستهلكين كما يتيح عملية واضحة لتوثيق كافة إجراءات الصيانة التي جرت للمركبة، بحيث يُمكن المستهلك أو ورشة الصيانة من الرجوع إليها عند الحاجة، وكذلك يوفر النظام قاعدة بيانات متكاملة بالورش ومراكز الخدمة المتاحة وتصنيفها وفق نظام النجوم.

الشركاء:

- هيئة التأمين
- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد
- دوائر التنمية الاقتصادية
- هيئة الطرق والمواصلات
- هيئة تنظيم الاتصالات
- البلديات

.08

الاعتماد الوطني

تديـر الـوزارة «نظـام الاعتمـاد الوطنـي الإماراتـي» ENAS الـذي يتولـى مسـؤولية دعـم القطاعـات المرتبطـة بمختلـف نشـاطات البنيـة التحتيـة للجـودة فـي الدولـة، وتحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة من خلال خدمات الاعتماد والأنشـطة ذات الصلة لجهات تقييم المطابقة، والتي تعزز وتحسن القدرة التنافسية للأعمال والصناعات الوطنية والتغلب على الحواجز الفنيـة أمـام التجـارة.

و نظـام الاعتمـاد الوطنـي الإماراتـي معنـي بتسـجيل جهـات تقييـم المطابقة العاملة في دولة الإمارات، و تسجيل جهات منح شهادات الحـلال، و اعتمـاد جهـات تقييـم المطابقـة، و كذلـك تعييـن جهـات تقييـم المطابقـة فـي مجـالات الاعتمـاد الإلزاميـة واللوائـح الفنيـة، وهـو عضـو فعـال فـي العديـد مـن الهيئـات الإقليميـة والدوليـة مثـل المنظمـة الدوليـة لاعتمـاد المختبـرات ILAC ، والمنتـدى الدولـي لهيئـات اعتمـاد الحـلال IHAF، ومنظمـة آسـيا والمحيـط الهـادي للاعتمـاد APAC، والجهـاز العربـي للاعتمـاد ARAC، ومجلـس إدارة الاعتمـاد – فـي معهـد المواصفـات والمعاييـر الإسـلامية.

تقرير منجـزات العــام 2021

الاعتماد الوطني

المبادرات والمشاريع

» أولاً

تنفيذ برنامج تعزيز وبناء القدرات والكفاءات الوطنية في مجالات الاعتماد وتقييم المطابقة في القطاعات الفنية المختلفة لتأهيل الخبراء والمقيمين الفنيين وفقاً للممارسات والمواصفات الدولية لدعم تنفيذ برامج الاجندة الاستراتيجية الوطنية للرقابة على «جهات تقييم المطابقة» في القطاعات المختلفة:

تنظيم وعقد 3 لقاءات تنسيقية مع المقيمين والخبراء الفنيين على مدار العام وبحضور 299 مشارك من مختلف القطاعات الفنية المتخصصة لمناقشة التحديثات على اجراءات الاعتماد وتطبيق اجراءات لتقييم عن بعد واستعراض التحديثات على المتطلبات الفنية تماشياً مع المتطلبات الدولية

تنظيم وعقد (5) برامج تدريبية وورش عمل وبحضور (112) مشارك من مختلف القطاعات، في مواضيع فنية متخصصة حول تطبيق متطلبات المواصفات الدولية الخاصة بالاعتماد وتقييم المطابقة.

» ثانياً

النظام الإماراتي للرقابة على جهات تقييم المطابقة في الدولة:

تماشياً مع تطبيق استراتيجية رقابية متكاملة على جهات تقييم المطابقة العاملة في الدولة لدعم أهداف واحتياجات الشركاء من القطاعات الرقابية والصناعية والصحية، تم الانتقال في الربع الأول من العام 2021 إلى مرحلة التعافي (مرحلة ما بعد كوفيد19-) وهي المرحلة الثالثة من سياسة تقديم الخدمات واستمرارية الأعمال في إطار دعم الجهود لتطبيق النظام الإماراتي للرقابة على جهات تقييم المطابقة العاملة الدولة،

ونفذت إدارة الاعتماد الوطني السياسة ضمن ثلاثة محاور، شملت التقييم المكتبي للوثائق وكتيبات الجودة، وتحويل التقييم الميداني إلى تقييم عن بعد، ثم إعادة جدولة التقييمات للجهات تبعا لتقرير المخاطر المعد من قبل الإدارة على تلك الجهات، إضافة إلى إعداد برامج تدريبية للخبراء والمقيمين لتدريبهم على تنفيذ التقييمات وكيفية استخدام الأدوات والبرامج التقنية بطريقة تضمن صحة مخرجات عمليات التقييم.

وتم البدء في تنفيذ عمليات **التقييم الهجين** والتي تضمنت تنفيذ عمليات **التقييم عن بعد** و **التقييم الميداني** وفقاً لنتائج اجراءات تقييم المخاطر واحتياجات الشركاء والعملاء من كافات القطاعات ذات العلاقة مع الحفاظ على تلبية المتطلبات الصادرة عن المنظمات الدولية في هذا الخصوص:

تسجيل جهات تقييم المطابقة:

نسبة الزيادة في جهات التقييم المسجلة في الدولة: 64.5% عن العام 2020 و 91.3% عن العام 2019.كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد جهات تقييم المطابقة المسجلة في الدولة في العام2021 ، وذلك بعد انتهاء المهلة الممنوحة للجهات في مختلف امارات الدولة للتقدم والسير في إجراءات التسجيل الإلزامي وفقاً لمتطلبات النظام الاماراتي للرقابة على جهات تقييم المطابقة، بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الوزارة بالتعاون مع جهات الترخيص المحلية في الدولة لتأكيد تسجيل هذه الجهات.

اعتماد جهات تقييم المطابقة

نسبة الزيادة في جهات تقييم المطابقة المعتمدة في الدولة: **28% عن العام 2020 و 37.7% عن العام 2019**

تعيين جهات تقييم المطابقة

نسبة الزيادة: **8% عن العام 2020** .

منح الاعتماد لإدارة مسرح الجريمة في القيادة العامة لشرطة أبوظبي/ قطاع شؤون الأمن والمنافذ في العام 2021 وفقاً للمواصفة الدولية ISO/IEC 17025.

تسجيل جهات تقييم المطابقة الحلال لدعم تطبيق النظام الاماراتي للرقابة على المنتجات الحلال:

نسبة الزيادة في عدد جهات منح شهادات الحلال المسجلة في العام **2021: 43.3%. مقارنة بالعام 2020.**

توسيع مجال الاعتماد لمختبر بايوجينكس

وحدة من مختبر جي 42 الطبي، في مجال فحوصات الجينوم التي يتم تنفيذها ضمن مشروع «الجينوم الإماراتي». حيث تم تقديم الدعم من خلال التطبيق السريع لإجراءات منح الاعتماد وتوسيع المجال وفقاً للمواصفة الدولية ISO 15189 وهو أكبر مشروع من نوعه في الدولة من خلال بناء أول جينوم مرجعي إماراتي عبر فحص الحمض النووي لمواطني الدولة، بصورة تؤسس إلى تحقيق نقلة وطنية في مجال الصحة العامة، وكذلك تعزيزاً للجاهزية الوطنية والاستجابة في حالات الطوارئ، ووفقاً لأفضل المتطلبات والممارسات الدولية في جدارة وكفاءة المختبرات الطبية، وبما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لرفع جودة وكفاءة البنية التحتية للجودة في الدولة.

التشريعات والسياسات

تحديث المتطلبات الفنية الصادرة عن نظام الاعتماد الوطني الإماراتي ENAS تماشياً مع التحديثات الصادرة عن المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات ILAC والتزاماً بمتطلبات الاعتراف الدولي بشهادات الاعتماد الصادرة عن نظام الاعتماد الوطني الإماراتي، حيث أن هذه الوثائق تعد جزءاً من المتطلبات التي تطبقها مختبرات الفحص والمعايرة المعتمدة:

الوثيقة الفنية الإلزامية حول حساب الارتياب
ETR07 on Measurement Uncertainty

الوثيقة الفنية الإلزامية حول قدرات القياس والمعايرة ومجال اعتماد مختبرات المعايرة ETR08 on CMC and Calibration Scope of Accreditation

الاتفاقيات والشراكات

تقديم الدعم الفني من خلال توفير المقيّمين والخبراء الفنيين في قطاع الحلال، وذلك في إطار التعاون المشار إليه في مذكرات التفاهم الموقعة مع جهات الاعتماد (الجمعية الأمريكية لاعتماد المختبرات، جهاز الاعتماد روسيا البيضاء).

تقديم الدعم الفني لجهات الاعتماد في قطاع اعتماد الحلال من خلال عقد الاجتماعات الفنية مع ممثلي هذه الجهات لنقل المعرفة والخبرة بخصوص تطبيق اجراءات منح الاعتماد لجهات منح شهادات المطابقة الحلال وفقاً لمتطلبات النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال، حيث تم عقد اجتماعات فنية مع كل من:

هيئة المواصفات في كازخستان: عقد اجتماع للإجابة عن الاستفسارات الفنية من الجهة حول تطبيق اجراءات اعتماد جهات منح شهادات الحلال وفقاً لمتطلبات المنظومة الإماراتية لجهات منح شهادات الحلال.

جهاز الاعتماد في كوستاريكا: عقد اجتماعين مع الجهة لتوضيح الإجراءات الخاصة باعتماد جهات منح شهادات الحلال وفقاً لمتطلبات المنظومة الإماراتية لجهات منح شهادات الحلال.

بناء القدرات

يقوم المقيم/ الخبير الفني بدور حاسم وحيوي ضمن منظومة الاعتماد المعنية بتأكيد كفاءة نشاطات تقييم المطابقة من خلال تنفيذ عمليات التقييم ومراجعة الوثائق ضمن إجراءات الرقابة على جهات تقييم المطابقة، وبناءً عليه من الضروري تطبيق خطط لضمان تأهيل المقيمين وتطوير مهاراتهم وفقاً للممارسات والمتطلبات الدولية إضافة إلى متابعة توفير التدريب بشكل دوري لضمان تقديمهم أعلى مستويات المهنية والفعالية لتنفيذ عمليات التقييم بشكل متناسق ووفقاً لأحدث المتطلبات.

%20.8

نسبة الزيادة في العدد الكلي من المقيمين المقبولين والمؤهلين لتنفيذ عمليات التقييم على جهات تقييم المطابقة وفقاً للممارسات والمواصفات الدولية في العام 2021

%33.9

نسبة الزيادة في عدد **قائد فريق التقييم** المقبولين والمؤهلين لتنفيذ عمليات التقييم على جهات تقييم المطابقة وفقاً للممارسات والمواصفات الدولية في العام 2021

%19.6

نسبة الزيادة في عدد المقيمين والخبراء الفنيين المقبولين والمؤهلين لتنفيذ عمليات التقييم على جهات تقييم المطابقة وفقاً للممارسات والمواصفات الدولية في العام 2021

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF INDUSTRY
& ADVANCED TECHNOLOGY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الصناعة
والتكنولوجيا المتقدمة

صناعة المستقبل

© UAE MOIAT 2022

UAE MINISTRY OF INDUSTRY AND ADVANCED TECHNOLOGY

@MOIATUAE
www.moiat.gov.ae

Email: media@moiat.gov.ae